COMCEC

تقـــريـــــر

الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، ١٠-١١ مايو/ أيار ٢٠١٧

مكتب تنسيق الكومسيك

COMCEC

تـقــريـــر

الاجتماع الثالث والثلاثين

للجنة المتابعة المنبثقة عن

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(أنقرة، ١٠-١١ مايو/ أيار ٢٠١٧)

مكتب تنسيق الكومسيك
www.comcec.org
أنقرة، مايو/ أيار ٢٠١٧

OIC/COMCEC-FC/33-17/REP

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

تقـريــر

الاجتماع الثالث والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(أنقرة، ١٠-١١ مايو/أيار ٢٠١٧)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، مايو/ أيار ٢٠١٧

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 110/A
Ankara-TURKEY
Phone : (90) (312) 294 57 10 – 294 57 30
(90) (312) 294 57 16
Fax : (90) (312) 294 57 77 – 294 57 79
Website: www.comcec.org
e-mail : comcec@ comcec.org

قائمـة المحتويات

		الصفحة
–	**تقرير الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي**	٥
	المرفـقـــات	
١-	قائمة المشاركين في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.....	٢٦
٢-	رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك	٣٣
٣-	الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد لطفي الفان وزير التنمية بالجمهورية التركية ٣٧	
٤-	رسالة سعادة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين ، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ٤٢	
٥-	تقرير الاجتماع الثلاثين للجنة الدورة	٤٧
٦-	جدول أعمال الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.....	٥١
٧-	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة	٥٣
٨-	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات	٥٧
٩-	مشروع التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة.	٦٢
١٠-	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة	٦٩
١١-	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	٧٢
١٢-	التوصيات الخاصة بالسياسات للاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك للتعاون المالي	٧٦
١٣-	مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.....	٨٠
١٤-	الكلمة الختامية لسعادة السفير صالح موتلو شن، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي.....	٨٢
١٥-	قائمة بالوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و/أو عرضها على الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.....	٨٥

تـقـريـــــر

الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي "الكومسيك"

(أنقرة، ١٠-١١ مايو/أيار ٢٠١٧)

الأصل : الإنجليزية

تقـــريـــر
الاجتماع الثالث والثلاثين
للجنة المتابعة المنبثقة عن للجنة الدائمة
للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي

(أنقرة، ١٠-١١ مايو / أيار ٢٠١٧)

١. انعقد الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) لمنظمة التعاون الإسلامي يومي ١٠ و١١ مايو / أيار ٢٠١٧ في أنقرة بالجمهورية التركية.

٢. حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية في اللجنة:

١- الجمهورية التركية	:	(رئيس اللجنة الدائم)،
٢- المملكة العربية السعودية	:	(نائب الرئيس، عضو دائم)،
٣- دولة فلسطين	:	(نائب الرئيس، عضو دائم)،
٤- دولة قطـر	:	(نائب الرئيس، يمثل المنطقة العربية)،
٥- ماليـزيـا	:	(نائب الرئيس، يمثل المنطقة الآسيوية)،
٦- جمهورية الجابون	:	(نائب الرئيس، يمثل المنطقة الإفريقية)،
٧- جمهورية باكستان الإسلامية	:	(المقرر)،
٨- دولة الكـويت	:	(عضو المكتب السابق)،
٩- جمهورية إندونيسيا	:	(عضو المكتب السابق)،
١٠- جمهورية النيجـر	:	(عضو المكتب السابق).

٣. إضافة إلى ذلك، حضر الاجتماع كل من ممثلي الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس.
(يحتوي الملحق ١ المرفق قائمة بأسماء المشاركين)

البند ١ في جدول الأعمال: الجلسة الافتتاحية

٤. عقب تلاوة القرآن الكريم، افتتح الاجتماع معالي/ لطفي إلفان، وزير التنمية بالجمهورية التركية.

٥. ونقل فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك، رسالة إلى الاجتماع. قام بقراءة كلمته سعادة السفير صادق أرسلان، كبير مستشاري الرئيس للسياسة الخارجية وفي معرض رسالته، أكد فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان أن العالم الإسلامي يشهد تطورات جمّة ستساهم في تحديد وصياغة مصيره خلال القرن القادم، كما شدد على أنه لا يسعنا التضحية بحضارة تمتد ١،٤٠٠ عام لتلبية مصالح بعض المجموعات المتغطرسة. ونقل فخامة الرئيس إلى أن هناك حقيقة واحدة يجب علينا أن نعيها جميعاً: تتمثل في قوة الأخوة التي تميزنا كمسلمين؛ ففي الواقع، علينا جميعًا كمسلمين التآخي والتآزر كمثل الجسد الواحد، كما حثنا على ذلك رسولنا عليه الصلاة والسلام.

٦. كما لفت السيد الرئيس أردوغان انتباه اللجنة إلى نجاح تنظيم القمة الإسلامية الثالثة عشرة في اسطنبول يومي ١٤ و١٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦. وشدد الرئيس أردوغان أيضًا على أهمية اعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥: برنامج العمل للعقد التالي كأحد النتائج الهامة للقمة.

٧. كما تحدث السيد الرئيس أردوغان عن ضرورة الاستفادة من آليات استراتيجية الكومسيك والتي تتمثل في اجتماعات مجموعات العمل وآلية تمويل المشاريع، والتي توفر منصة حيوية للدول الأعضاء تتيح لها تبادل الخبرات وتوفير الحلول للمشكلات العامة، كما توفر آلية تمويل هامة لتعزيز رأس المال البشري والقدرات المؤسسية.

٨. وفي معرض رسالته، أكد فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان على أهمية البنية التحتية ونظام النقل والمواصلات الفعال في تعزيز التنافسية التجارية وزيادة العلاقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، أعرب فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان عن تقديره لتخصيص جلسة لتبادل الآراء في دورة الكومسيك التالية تحت عنوان «تعزيز ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

٩. واختتم فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رسالته بتمنيه لنجاح المشاركين في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للكومسيك.
(نسخة من نص رسالة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان مرفق في الملحق ٢)

١٠. عقب رسالة فخامة الرئيس/ رجب طيب أردوغان، وجه معالي الوزير/ لطفي إلفان، وزير التنمية بالجمهورية التركية خطابًا إلى الاجتماع.

١١. وصرح معالي الوزير لطفي إلفان، أننا قد حققنا بل تخطينا هدف تحقيق ٢٠ بالمائة من التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٥ بحسب خطة العمل العشرية السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي، ليكون ٢٠١٥ بالمائة في ٢٠١٥. ولكن علينا ألا ننسى أن تقلبات أسعار النفط قد أسهمت في هذا الإنجاز.

١٢. ومن ناحية أخرى، ذكر معالي الوزير/ إلفان أن حصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التجارة العالمية قد شهدت انخفاضًا كبيرًا في الآونة الأخيرة. حيث كانت حصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي ١٢ بالمائة من حجم التجارة العالمية في ٢٠١٢، إلا أنها انخفضت إلى ٩,٥ بالمائة في ٢٠١٥. ونقل فخامة الرئيس وأكد إلفان أن علينا أن ننظر إلى هذا الانخفاض باعتباره تحذيرًا بالغ الأهمية للدول الأعضاء.

١٣. وشدد إلفان على أن الانخفاض في أسعار النفط يحتم علينا إجراء إصلاحات اقتصادية لتقليل الاعتماد على صادرات عدد محدود من السلع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء الاستمرار في مساعيها نحو إنتاج وتصدير المنتجات المصنعة ومنتجات التكنولوجيا الحديثة على المدى البعيد.

١٤. وسلط إلفان الضوء على تنظيم اجتماعات مجموعات العمل وتنفيذ المشروعات في إطار إستراتيجية الكومسيك. كما أشار إلى أن اجتماعات مجموعات العمل في مجالات التعاون الست تعد منصات ملائمة للخبراء تتيح لهم إمكانية إجراء حوارات فنية على مستوى عالٍ وإنشاء وثائق هامة كالمبادئ التوجيهية للسياحة الموائمة للمسلمين. وقد أكد على أهمية هذه الاجتماعات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتقارب السياسات فيما بين الدول الأعضاء على المدى البعيد. كما ثمّن النجاح المحرز في تنفيذ ٣١ مشروعًا بواسطة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي منذ ٢٠١٣. وأضاف أنه يجري حاليًا تنفيذ ١٥ مشروعًا تعود بالنفع على ٤٥ دولة من الدول الأعضاء في ٢٠١٧.

١٥. وأكد معاليه على أهمية ممرات النقل ذات الإدارة الجيدة حيث تزيد من فرص النقل والتوصيل كما تأتي باستثمارات جديدة. وعليه، أسهمت ممرات النقل في تعزيز الوصول إلى السلع والخدمات فضلاً عن توفير فرص العمل. وذكر سعادته أن تخصيص جلسة لتبادل الآراء في اجتماع الكومسيك الوزاري التالي تحت عنوان «تعزيز ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" لهو أمر بالغ الأهمية.

١٦. وأختتم إلفان كلمته معرباً عن أمله بأن تسهم المداولات التي سيخوضها المشاركون في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للكومسيك في تحقيق السلام والرخاء والرفاه للأمة الإسلامية.
(نص بيان معالي الوزير/ لطفي إلفان مرفق في الملحق ٣)

١٧. رسالة سعادة الدكتور/ يوسف العثيمين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي قرأها السيد جاخونجير خاسانوف بإدارة الشؤون المالية للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي معرض رسالته، أكد فخامة الرئيس العثيمين عميق تقديره لصاحب الفخامة السيد رجب طيب أردوغان والجمهورية التركية لدعمهم المتواصل لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل عام ولأنشطة الكومسيك على وجه التحديد. كما أكد على الحاجة إلى دعم الجهود المتواصلة في إطار دعم التعاون بين دول الجنوب الأقل نموًا في منظمة التعاون الإسلامي. وشدّد أيضاً على أهمية الأنشطة التي تقوم بها أجهزة منظمة التعاون الإسلامي المؤسسات التابعة لها من أجل تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام ٢٠٢٥: برنامج العمل.

١٨. وأسهب العثيمين في حديثه عن مبادرات منظمة التعاون الدولي حول توحيد السياسات المتعلقة بتطوير البنية الأساسية وتطوير المشاريع التكاملية المشتركة. وسلّط الضوء على تطوير سياسة تطوير البنية الأساسية والدمج الإقليمي، والتي تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الإقليمية في مجال الزراعة والتنمية الريفية، وتعزيز نطاق التجارة البينية بين الدول الأعضاء والوصول إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي وتطوير شبكات النقل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
(نسخة من نص رسالة سعادة الدكتور/ يوسف أحمد العثيمين مرفق في الملحق ٤)

١٩. وخاطب المجتمعين السيد رئيس وفد دولة فلسطين. وقد أعرب عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية التركية على رسالته الملهمة للاجتماع. كما شكر حكومة الجمهورية التركية على حسن ضيافتها وترتيباتها المتميزة لهذا الاجتماع. كما أثنى على مكتب تنسيق الكومسيك لمساعيه في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ولاسيما من خلال فرق العمل وآلية تمويل المشاريع.

الفعاليات الجانبية

٢٠. انعقد الاجتماع الثلاثين للجنة الدورة في ٩ مايو ٢٠١٧.
(يضم الملحق ٥ المرفق تقريرًا عن الاجتماع الثلاثين للجنة الدورة)

جلسات العمل

٢١. ترأس جلسات عمل الاجتماع سعادة السفير/ صالح موتلو شان، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي.

٢٢. اعتمدت اللجنة جدول أعمال الاجتماع.
(الملحق ٦ المرفق يضم نسخة من جدول الأعمال)

البند ٢ في جدول الأعمال: إستراتيجية الكومسيك وتنفيذها

٢٣. رحبت اللجنة بتقرير تنفيذ إستراتيجية الكومسيك المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك لتسليط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية؛ و**أثنت** على الدول الأعضاء وعلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لما قدموه من إسهامات في تنفيذ إستراتيجية الكومسيك. كما **طلبت** اللجنة كذلك من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الاستمرار في تقديم دعمهم المطلق لتنفيذ الإستراتيجية.

٢٤. رحبت اللجنة بنجاح انعقاد اجتماعات مجموعات العمل في مجالات التعاون طبقًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، كما **رحبت** بالدراسات البحثية التي أجراها مكتب تنسيق الكومسيك وخصوصًا لإثراء المناقشات في كل اجتماع لمجموعات عمل الكومسيك بالمعلومات.

٢٥. أثنت اللجنة على جهود مجموعات العمل إزاء تقريب السياسات فيما بين الدول الأعضاء في مجالات تخصص كل منها، **ورحبت** بالتوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة من مجموعات العمل في اجتماعاتها المنعقدة في المدة من فبراير /شباط إلى أبريل / نيسان ٢٠١٧.

٢٦. دعت اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى بذل الجهود، بأقصى درجة ممكنة، لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات **وحثت** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢٧. وقد **رحبت** اللجنة بإنجاز تمويل تسعة مشاريع في إطار صندوق تمويل الكومسيك في ٢٠١٦، كما **أشادت** بإطلاق خمسة عشر مشروعًا جديدًا للتنفيذ في ٢٠١٧.

٢٨. دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات التي وضعت أثناء اجتماعات مجموعات عمل الكومسيك واعتمدت في دورات الكومسيك الوزارية.

٢٩. دعت اللجنة جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل إلى التعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك من أجل التنسيق والاتصال الفعال.

٣٠. دعت اللجنة الدول الأعضاء للتأكيد على مشاركة جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل في اجتماعات لجنة المتابعة التابعة للكومسيك وفي دورات الكومسيك.

٣١. حثت اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعات عمل الكومسيك على المشاركة الفعالة في الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل ذات الصلة والاستفادة من صندوق تمويل مشاريع الكومسيك لتحقيق مشاريع التعاون التي تصبو إليها.

٣٢. وفيما ثمّنت اللجنة أن عدد الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل واحدة على الأقل قد بلغ ٥٠ دولة، فقد **طلبت** من الدول الأعضاء التي لم تسجل إلى الآن، المبادرة بالتسجيل في مجموعات عمل الكومسيك والمشاركة الفعالة في الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل.

٣٣. رحبت اللجنة باستعداد مكتب تنسيق الكومسيك لتنظيم الاجتماع السنوي الخامس لجهات اتصال مجموعات العمل في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ مايو / أيار ٢٠١٧ في أنقرة بتركيا، **ودعت** جهات اتصال مجموعات العمل وجهات الاتصال الوطنية إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع. كما **شددت** اللجنة على إمكانية الاستفادة الفعالة من هذا الاجتماع لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء ولاسيما تطوير المشاريع المشتركة.

٣٤. دعت اللجنة الدول الأعضاء المعنية بالرد على "نماذج التقييم" التي ينشرها مكتب تنسيق الكومسيك كل عام بهدف متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة من مجموعات عمل الكومسيك.

٣٥. دعت اللجنة **كذلك** جهات اتصال مجموعات العمل إلى المشاركة الفعالة في جهود الإنتاج المعرفي للكومسيك من خلال المساعدة في جمع ومراجعة البيانات الخاصة بالدول وتقديم الملاحظات على الدراسات البحثية وغيرها.

٣٦. وأكدت اللجنة إلى إمكانية استفادة الدول الأعضاء من صندوق تمويل مشاريع الكومسيك بفعالية أكبر ، نظراً لما تمتلكه من قدرات متقدمة في مختلف مجالات التعاون عبر تبادل خبراتهم مع الأعضاء الآخرين.

٣٧. عبرت اللجنة عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس عن الجهود التي بذلوها في تنفيذ إستراتيجية الكومسيك.

البند ٣ في جدول الأعمال: تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي–٢٠٢٥: برنامج العمل (برنامج العمل العشري)

٣٨. أخذت اللجنة بعين الاعتبار التقرير المقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-٢٠٢٥: برنامج العمل.

٣٩. وبالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة في الدورتين الحادية الثلاثين والثانية والثلاثين للكومسيك، **أكدت** اللجنة على أهمية المتابعة الفعالة للقسم الاقتصادي والتجاري في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥: برنامج العمل من جانب الكومسيك، **وطلبت** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقدم بانتظام تقارير مرحلية شاملة عن تنفيذ البرنامج إلى جلسات الكومسيك واجتماعات المتابعة.

٤٠. أخذت اللجنة **بعين الاعتبار** الاستعدادات التي قامت بها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، كما طلبت من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تعمم رسميًا خطة التنفيذ لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام ٢٠٢٥: وضع برنامج عمل للدول الأعضاء ومؤسسات/أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مكتب تنسيق الكومسيك، سعيًا للحصول على مدخلاتهم من أجل تحقيق المزيد من التطور. كما دعت اللجنة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم الأقسام ذات صلة بالخطة المذكورة أعلاه إلى الجلسة ٣٣ للكومسيك لدراستها ومتابعة تطويرها.

٤١. طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي دعوة مؤسسات وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك مكتب تنسيق الكوميسك، إلى حضور اجتماعات التنسيق السنوية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لضمان التنسيق الفعال وانسجام الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي سيتم الاضطلاع بها في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥. برنامج العمل.

٤٢. بالإشارة إلى القرارات الصادرة عن دورات الكومسيك في هذا الصدد، **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء التي لم تقم بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أن تبادر بتوقيعها والمصادقة عليها.

البند ٤ في جدول الأعمال: تعزيز نطاق التجارية البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٤٣. وفيما أخذت اللجنة علماً وثمّنت انعقاد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك في ٩ مارس/ آذار ٢٠١٧ في أنقرة تحت عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **رحبت** اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات الوطنية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية،
- تعزيز مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال،
- منح الأولوية لمرونة، وقابلية تأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد،
- تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة المحلية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة التعاون الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد

(الملحق ٧ المرفق يشتمل على التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الأسباب المنطقية لها)

٤٤. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع العاشر المقرر تنظيمه في ٢ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ تحت عنوان "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: التعلم من الخبرات". كما دعت اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تسجل إلى الآن، إلى التسجيل في مجموعة عمل التجارة في الكومسيك.

٤٥. **رحبت** اللجنة كذلك بالأنشطة التي نظمها مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس في مجال التجارة بما يتفق مع إستراتيجية الكومسيك منذ الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك.

٤٦. أثنت اللجنة على الجهود المبذولة من أوغندا بالتعاون مع تركيا ومصر في تنفيذ المشروع تحت عنوان "تحسين تقديم خدمات تيسير التجارة" بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

٤٧. **أثنت** اللجنة كذلك على الجهود المبذولة من دولتي فلسطين وسورينام ومن المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في ٢٠١٧ ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تيسير العلاقات التجارية بين فلسطين والدول الإسلامية" سيتم تنفيذه بواسطة دولة فلسطين بالتعاون مع الجزائر والمملكة العربية السعودية،
- ستقوم سورينام بالتعاون مع غيانا وتركيا بتنفيذ المشروع بعنوان "تعزيز خدمات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية"،
- المشروع بعنوان "تيسير التجارة: تحديد الحواجز غير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه بواسطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالشراكة مع المغرب والسنغال ومصر.

٤٨. **عبرت اللجنة عن تقديرها** للإمارات العربية المتحدة على الاستضافة وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة و البنك الإسلامي للتنمية على تنظيم ورشة عمل حول « تسهيل التجارة وتخليص المعاملات في مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي» في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أبريل / نيسان ٢٠١٧ في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٤٩. طلبت **اللجنة** من الدول الأعضاء المعنية بالمشاركة الفعالة في الأنشطة المقرر تنظيمها بواسطة مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس في مجال التجارة **ودعت** هذه المؤسسات إلى إرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل مدة كافية من الاجتماعات لضمان مشاركتهم فيها.

أ- نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٥٠. دعت اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي الاتفاقية الإطارية والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٥١. دعت اللجنة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، باسم الدول الأعضاء الست والمغرب إلى إرسال قوائم الامتيازات المحدثة بأسرع وقت ممكن إلى الأمانة المشتركة للجنة التفاوض التجاري بهدف تفعيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٥٢. طلبت اللجنة من الدول الأعضاء المشاركة، التي لم تقم بذلك إلى الآن، إخطار أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية بالتدابير الداخلية ذات الصلة التي اتخذتها لتنفيذ قواعد المنشأ ضمن نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب فرصة ممكنة لهم.

٥٣. رحبت اللجنة بعرض جمهورية إندونيسيا باستضافة "ندوة تدريبية لصالح الدول الأعضاء من الدول الآسيوية بشأن "نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)" ينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، يومي ١٣ و١٤ سبتمبر / أيلول ٢٠١٧ في جاكرتا/ إندونيسيا.

٥٤. طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة الاستمرار في تنظيم أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ب - المعارض التجارية الإسلامية

٥٥. عبرت اللجنة عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء التالية لاستضافتها للأسواق والمعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة:

- جمهورية السنغال على الاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمركز السنغالي الدولي للتجارة الخارجية على تنظيم «الدورة الثانية لمعرض التعليم العالي » في داكار في الفترة من ٩ إلى ١٢ مايو / أيار ٢٠١٦،
- المملكة العربية السعودية على الاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيم "المعرض العاشر للصناعات الزراعية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في جدة في الفترة بين ٢٣ - ٢٦ أبريل / نيسان ٢٠١٧.

٥٦. رحبت اللجنة بعرض الدول الأعضاء استضافة "المعارض والأسواق التجارية الإسلامية" بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المدة بين ٢٠١٧ و٢٠١٩ وطلبت من الدول الأعضاء حث القطاعات الخاصة والمؤسسات المعنية لديهم على المشاركة الفعالة في هذه الفعاليات:

- تستضيف جمهورية مصر العربية "المعرض الثالث للسياحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في القاهرة في المدة بين ١٨ و٢١ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧،
- تستضيف جمهورية السنغال "المعرض الأول للاقتصاد الأخضر في منظمة التعاون الإسلامي" في المدة بين ٢٦ و٢٩ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧، و"المعرض الأول لمصائد الأسماك والمشروعات البحرية في منظمة التعاون الإسلامي" في ٢٠١٧، في داكار،
- جمهورية ساحل العاج لاستضافة «الدورة الثالثة للمنتدى الإفريقي للأعمال التجارية الحلال» في الفترة من ٣٠ أكتوبر / تشرين الأول إلى ١ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ في أبيدجان،
- تستضيف الجمهورية التركية "المعرض الخامس للمنتجات الحلال في منظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول في المدة بين ٢٣ و٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ بالتعاون مع معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس،

- المملكة العربية السعودية على استضافة «المعرض الدولي للصناعات الخفيفة والحرف اليدوية» في الفترة من ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني إلى ٢ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٧ في المدينة المنورة، في إطار الاحتفال بها كعاصمة للسياحة الإسلامية في ٢٠١٧.
- تستضيف دولة الكويت "معرض التجارة الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي" في مدينة الكويت في المدة بين ٦ و١٠ فبراير / شباط ٢٠١٨،
- تستضيف جمهورية ساحل العاج "المعرض الثاني للإنشاءات والعقارات لمنظمة التعاون الإسلامي" في ٢٠١٧ و"المعرض الرابع للصحة" في ٢٠١٨ في أبيدجان.
- تستضيف جمهورية العراق أو جمهورية غينيا "معرض التجارة السادس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي" في ٢٠١٩.

٥٧. طلبت اللجنة من الدول الأعضاء **مرة أخرى** حث القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في المعارض التجارية الإسلامية.

٥٨. كررت اللجنة كذلك طلبها إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمواصلة عقد معارض خاصة بالقطاعات بالتعاون مع الدول الأعضاء وتقديم تقارير مرحلية منتظمة بالمعارض إلى جلسات الكومسيك.

ج ـ الدعم الفني المرتبط بمنظمة التجارة العالمية

٥٩. دعت اللجنة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بخصوص المشكلات المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وإلى تعزيز جهودهم في تحفيز الدول الأعضاء لإحداث تأثير في المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالنظم الاقتصادية لهم، **وطلبت** من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تضافر وتنسيق الجهود لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أجل تيسير الاندماج التام في النظام التجاري متعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف.

٦٠. دعت اللجنة دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تقديم الدعم إلى دول منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إجراءات انضمامهم إلى منظمة التجارة العالمية.

٦١. أعربت اللجنة عن تقديرها للمملكة المغربية لاستضافتها للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، لتنظيم ورشة العمل حول «آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك في الدار البيضاء، المغرب، يومي ٢٠ و ٢١ فبراير / شباط ٢٠١٧.

٦٢. أعربت اللجنة عن تقديرها للمملكة المغربية لاستضافتها كلا من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية المشاركين في تنظيم ورشة عمل حول "التجارة في الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في الدار البيضاء، المغرب، وذلك يومي ٢٢و٢٣ مارس / آذار ٢٠١٧.

د ـ أنشطة تمويل التجارة

٦٣. أعربت اللجنة عن **تقديرها** لأنشطة تمويل التجارة وتشجيع وتطوير التجارة التي تقوم بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، وحشد التمويل من الأسواق العالمية وشركاء التنمية لتمويل عمليات التجارة والتأمين في الدول الأعضاء، بما من شأنه المساهمة بوصول التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ٢٥ بالمائة.

٦٤. وأخذت اللجنة علماً بعمليات الاعتماد والصرف المجمع الصادرة عن المؤسسة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة في مجال تمويل التجارة التي بلغت ٣٥,٤ مليار دولار أمريكي و٢٦,٨ مليار دولار أمريكي على التوالي، وإجمالي عمليات الاعتماد والصرف في ٢٠١٦ التي بلغت ٤,٥ مليار دولار أمريكي و٤,٨ مليار دولار أمريكي على التوالي.

٦٥. كما **أعربت اللجنة عن تقديرها** للتواجد الإقليمي المتزايد لمجموعة البنك الدولي (المؤسسة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) من خلال مكتب داكار الإقليمي والمكاتب المحلية في كل من دكا وإسطنبول وجاكرتا ودبي، والتي جعلت المؤسستين على مقربة من العملاء ومكنتهما من تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

٦٦. **أثنت** اللجنة على جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بمستوى التمويل الإسلامي ودعمه في الدول الأعضاء الأقل نموًا **وأحيطت علمًا بجهودها** في تنويع محفظتها وتوسيع نطاق التمويل ليشمل القطاع الزراعي مما عاد بأثر مباشر وبارز على زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة عائدات الصادرات والتخفيف من حدة الفقر.

٦٧. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء لاستكمال متطلبات العضوية لمؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، كي يتسنى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنفيذ ولايتها بنجاح.

٦٨. **أحيطت اللجنة علمًا** بمبادرات تعزيز النشاط التجاري وتطوير القدرات التي نفذتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ضمن برامجها العديدة البارزة بما في ذلك مبادرة دعم التجارة للدول العربية، والبرنامج العربي الإفريقي لمد الجسور التجارية، وبرنامج المعارف التجارية، بهدف تعزيز الوعي في القطاعات الخاصة حول أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

٦٩. **أخذت** اللجنة بعين الاعتبار الجهود المبذولة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنفيذ البرامج التجارية المتكاملة المعنية بتطوير السلع من خلال دمج مرافق التمويل التجاري مع تدخلات الدعم الفني المرتبط بالتجارة **وطلبت** من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تطوير برامج مماثلة للسلع الاستراتيجية الأخرى.

٧٠. **أخذت اللجنة** علمًا بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سبيل تنويع آليات التمويل الإسلامية ودعم برامج التدريب المتعلقة بالتمويل الإسلامي وتعزيز حلول التمويل الإسلامي في المحافل الدولية.

هـ - أنشطة مرتبطة بالتجارة يقوم بها معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس

٧١. **رحبت** اللجنة بأنشطة معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس في مجال وضع المعايير، والتوحيد القياسي، والاعتماد وأثرها على تيسير حركة التجارة وبناء القدرات.

٧٢. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى الانضمام لعضوية معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس والمشاركة الفعالة في اللجان الفنية ومجالس المقاييس والاعتماد بالمعهد.

٧٣. **رحبت** اللجنة بزيادة حضور ومشاركة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، **وأعربت** عن تقديرها للمعهد لتنظيمه أنشطة بناء القدرات في مجال اختصاصه.

٧٤. **أعربت** اللجنة عن تقديرها للمعهد لدعمه لتنظيم القمة العالمية للحلال في اسطنبول في الفترة بين ١٥ إلى ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٦ تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية.

البند ٥ في جدول الأعمال: تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي

٧٥. **سجلت** اللجنة جهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تنظيم المنتديات والبرامج التدريبية واللقاءات بين رجال الأعمال والندوات وورشات العمل بغرض تعزيز دور القطاع الخاص في توسيع شبكته والرفع من أنشطته التجارية وفرص الاستثمار.

٧٦. **حثت** اللجنة غرف التجارة التابعة لها على المشاركة الفعالة في أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وبخاصة تلك المتعلقة بتنمية وتطوير الأعمال من خلال مركزها العالمي لتطوير الأعمال «المصفق».

٧٧. **سجلت** اللجنة تنظيم ورشة عمل عن «تطوير البنية التحتية الأساسية لنمو المناطق الريفية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي» في إسطنبول، تركيا في المدة من ٢٤ إلى ٢٥ أبريل / نيسان ٢٠١٧.

٧٨. **أخذت** اللجنة علماً بالأنشطة التالية، والمقرر أن تنظمها الغرفة، **ودعت** القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة التالية:

- الملتقى السابع عشر للقطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي المقرر انعقاده في٢٠١٧ بالمدينة المنورة،
- منتدى سيدات الأعمال العاشر المقرر انعقاده في السودان / مصر في ٢٠١٧،
- برنامج تدريبي حول تنمية القدرات في مجال ريادة الأعمال من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المقرر انعقاده في ٢٠١٧،
- منتدى/معرض التبادل التجاري (على مستوى القطاعات) المقرر انعقاده في ٢٠١٧.
- الاجتماع الثامن عشر للقطاع الخاص بالدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، المقرر انعقاده في دولة الكويت ٢٠١٨.
- إطلاق جائزة الغرفة الإسلامية للابتكار والتميز (إتقان) في ٢٠١٧. برنامج تدريبي حول «حماية ريادة الأعمال التكنولوجية وإدارة رعاية الأعمال ومجمعات التكنولوجيا» مقرر انعقاده في ٢٠١٨.
- ورش عمل/ برامج تدريبية متخصصة في مجالات (تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة / تنمية المهارات/ الأمن الغذائي/ النسيج والملابس/ الطاقة المتجددة) مقرر انعقادها في ٢٠١٧-٢٠١٨.
- ملتقى الغرف التجارية في ٢٠١٧.

٧٩. وأبدت اللجنة تثمينها وتقديرها للخطوات التي قام بها مجلس الوزراء الأجانب في منظمة التعاون الإسلامي واتحاد الغرف التركية وغرفة تجارة قونيا وغرفة قونيا لتبادل السلع، لصياغة التدابير اللازمة لتطبيق أفضل الممارسات المطبقة في مدينة قونيا على الغرف الأعضاء الأخرى لتبادل السلع وتطوير القطاعات الصناعية.

٨٠. **بالإشارة** إلى القرار الصادر عن الاجتماع الثالث والأربعين لمجلس الوزراء الأجانب في منظمة التعاون الإسلامي والدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، فقد اطّلعت اللجنة على الموجز الذي قدمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف التجارية وبورصات السلع التركية بشأن إنشاء مركز التحكيم الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، **وطلبت** منهم تقديم تقرير شامل بهذا الشأن إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

البند ٦ في جدول الأعمال: رفع مستوى وسائل النقل والاتصالات

٨١. **بالإحاطة علمًا مع التقدير بعقد** الاجتماع التاسع لمجموعة عمل النقل والاتصالات في ١٦ مارس ٢٠١٧ في أنقرة بالجمهورية التركية تحت عنوان "زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **رحبت** اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

التوصيات المتعلقة بالسياسات لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- إعداد الإستراتيجيات الوطنية للإنترنت عريض النطاق بمشاركة جميع الجهات المعنية
- رفع مستوى الثقافة الرقمية عبر دمج البرامج المتخصصة في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات سكانية محددة

توصيات السياسات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اختلاف مراحل تطوير الإنترنت عريض النطاق

- **الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمراحل متقدمة من تطور الإنترنت عريض النطاق**

- إنجاز تغطية الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والنائية عبر فترات الإعفاء من الأنظمة و المساعدات المباشرة بغية تعزيز الجدوى الاستثمارية للإنترنت عريض النطاق
- تفعيل الحوافز المالية لمزودي خدمات الإنترنت لنشر تقنيات الجيل الرابع G٤

- **الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمراحل متوسطة من تطور الإنترنت عريض النطاق**

- تقليل تكلفة خدمات الإنترنت عريض النطاق من خلال مبادرات السياسات العامة المستهدفة
- تقليل العوائق اللغوية والثقافية من خلال تطوير محتوى وتطبيقات وأنظمة أساسية محلية.

- **الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمراحل مبكرة من تطور الإنترنت عريض النطاق**

- عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق بسعر منخفض للمستخدمين بواسطة شركات توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المدعومة من الحكومة أو المملوكة للدولة.
- عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق منخفضة التكلفة أو المجانية المخصصة لفئات السكان المحرومة من تلك الخدمات

(الملحق ٨ المرفق يشتمل على التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الأسباب المنطقية لها)

٨٢. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل النقل والاتصالات في الكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع العاشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات في الكومسيك المقرر انعقاده يومي ١٨ و١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧ في أنقرة بعنوان «تعزيز ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: المفاهيم والحالات". كما **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تسجل حتى الآن، إلى التسجيل في مجموعة عمل النقل والاتصالات في الكومسيك.

٨٣. أثنت اللجنة **على** جهود تركيا بالشراكة مع أربع دول أخرى من الدول الأعضاء لتنفيذ المشروع بعنوان "تعزيز وتقييم توصيل الشحنات الجوية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: نمط الشحن الجوي المشترك لتيسير التجارية البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

٨٤. **أثنت** اللجنة كذلك على جهود ساحل العاج فيما يتعلق بالمشروع «رفع مستوى سلامة الطرق في ساحل العاج وبوركينا فاسو ومالي"، المقرر تنفيذه بالتعاون مع بوركينا فاسو ومالي في ٢٠١٧ ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع.

٨٥. بالإشارة إلى موضوع جلسة تبادل الآراء في الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك، والتي اعتبرتها دورة الكومسيك الثانية والثلاثين مرتبطة بموضوع «تعزيز ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي»، **دعت** اللجنة وزراء النقل في الدول الأعضاء إلى المشاركة في الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك إلى جانب الوزراء المسؤولين عن شؤون الكومسيك.

٨٦. رحبت اللجنة بعرض جمهورية السودان لاستضافة المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل في النصف الثاني من ٢٠١٧، **ودعت** الدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الأمانة العامة للكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في هذا الحدث الهام.

٨٧. **أعربت** اللجنة عن تقديرها لجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعنية على ضرورة تضمين القطاعات الوطنية المعنية على امتداد خط السكة الحديدية التي تربط بين داكار وبورت سودان داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي في خطط التنمية الوطنية، **وطلبت** من الدول الأعضاء المعنية تقديم دراسات جدوى جيدة التصميم والإعداد إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيره من بنوك التنمية الدولية الأخرى لتوفير الدعم الفني الكافي وتمويل هذا المشروع.

البند ٧ في جدول الأعمال: تنمية قطاع سياحي يتسم بالاستدامة والتنافسية

٨٨. **أخذ** العلم وتقدير الجهود لانعقاد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل السياحة في ١٦ فبراير / شباط ٢٠١٧ في أنقرة تحت عنوان "السياحة الموائمة للمسلمين: في إطار تنظيم مرافق الإقامة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، **رحبت** اللجنة بمشروع المبادئ التوجيهية للكومسيك بشأن السياحة الموائمة للمسلمين واعتبرتها وثيقة مرجعية مقدمة من مجموعة العمل.
(الملحق ٩ المرفق يشتمل على وثيقة مشروع المبادئ التوجيهية للسياحة الموائمة للمسلمين في الكومسيك)

٨٩. **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، المسجلة في مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالسياحة إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالسياحة المقرر انعقاده في ٢١ سبتمبر / أيلول ٢٠١٧ بأنقرة تحت عنوان "إدارة المخاطر والأزمات في قطاع السياحة: التعافي من الأزمة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". كما **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تسجل إلى الآن، إلى التسجيل في مجموعة عمل السياحة في الكومسيك.

٩٠. **أخذت اللجنة علمًا** بالتقرير الصادر عن الاجتماع الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك - منتدى السياحة في القطاع الخاص - المنعقد في الرابع من مايو / أيار لسنة ٢٠١٧ في مدينة إسطنبول تحت عنوان «الاتصال وإدارة الأزمات في قطاع السياحة: التحديات الحديثة والحلول في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". أشارت اللجنة إلى إمكانية دراسة توصيات المنتدى خلال اجتماع مجموعة عمل السياحة المقبل.

٩١. أثنت **اللجنة** على جهود ماليزيا بالتعاون مع عشر دول أخرى من الدول الأعضاء في تنفيذ المشروع بعنوان "دورة تدريبية قصيرة عن الإستراتيجيات المنوطة بتحسين مستوى العاملين في قطاع السياحة القائمة على المجتمع المحلي داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

٩٢. أثنت **اللجنة** على جهود غامبيا بالتعاون مع السنغال ومالي في تنفيذ المشروع بعنوان "تعزيز قدرات منتجي الحرف اليدوية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

٩٣. **أثنت** اللجنة كذلك على الجهود المبذولة من موزمبيق والسودان وغامبيا ومن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في ٢٠١٧ ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات العاملين في مجال السياحة الموائمة للمسلمين" سيتم تنفيذه بواسطة موزمبيق بالتعاون مع مالي والسنغال،
- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات عملاء ومنتجي الحرف اليدوية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه بواسطة السودان بالتعاون مع تشاد وجيبوتي،

- المشروع بعنوان "تطوير برنامج تدريب واعتماد في مجال السياحة الإسلامية، والسياحة، والضيافة" سيتم تنفيذه بواسطة غامبيا بالتعاون نيجيريا والسنغال،
- المشروع بعنوان "برنامج تدريبي حول تطوير وتعزيز السياحة الموائمة للمسلمين داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه بواسطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بالتعاون مع ١٨ دولة من الدول الأعضاء.

٩٤. رحبت اللجنة بعرض جمهورية بنغلاديش الشعبية لاستضافة الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بين ١٢ - ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ في دكا، **ودعت** الدول الأعضاء وجميع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الأمانة العامة للكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في هذا الحدث الهام.

٩٥. رحبت اللجنة بانعقاد معرض طهران الدولي العاشر للسياحة في المدة من ٦ إلى ٩ فبراير / شباط ٢٠١٧ في طهران، جمهورية إيران الإسلامية.

٩٦. أشادت اللجنة بعرض جمهورية مصر العربية للاستضافة وعرض المركز الإسلامي لتنمية التجارة وجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لتنظيم منتدى حول «استثمار القطاع العام والقطاع الخاص في مجال السياحة الإسلامية» في ١٨ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧ في القاهرة، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ووزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية على هامش معرض منظمة المؤتمر الإسلامي الثالث للسياحة». واستذكاراً للقرار المعني في الاجتماع الثالث والأربعين لمجلس الوزراء الأجانب، فقد **رحبت** اللجنة بأن هذا المنتدى سيعمل بالتعاون والتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي ومنتدى السياحة في القطاع الخاص في الكومسيك»

٩٧. رحبت اللجنة بعرض المملكة العربية السعودية بالاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيم ورشة عمل حول «شجر النخيل واقتصاد الواحات» في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧ في المدينة المنورة بالتعاون مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وغرفة التجارة والصناعة بالمدينة، على هامش «المعرض الدولي للصناعات الخفيفة والحرف اليدوية»، في إطار الاحتفال بالمدينة المنورة كمدينة السياحة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠١٧.

البند ٨ في جدول الأعمال: رفع إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي

٩٨. إذ أخذت اللجنة العلم وتقدّر انعقاد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك في ٣ مارس / آذار ٢٠١٧ في أنقرة تحت عنوان "الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **رحبت** اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تطوير إطار عمل تشريعي محدد وخارطة طريق للحد من الهدر الغذائي في سياق شمولي يتضمن سلسلة التوريد.
- تطوير بنوك الطعام وشبكات توزيع الغذاء
- إطلاق مبادرات وحملات قوية لرفع الوعي بالهدر الغذائي في سلسلة التوريد والاستهلاك

(الملحق ١٠ المرفق يشتمل على التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الأسباب المنطقية لها)

٩٩. دعت اللجنة الدول الأعضاء، المسجلة في مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك المقرر انعقاده في ٢٨ سبتمبر / أيلول ٢٠١٧ تحت عنوان

"تحسين أداء السوق الزراعية إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية". **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تسجل إلى الآن، إلى التسجيل في مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك.

١٠٠. أثنت اللجنة **على** الجهود المبذولة من دول إيران وفلسطين وتركيا في تنفيذ المشروعات التالية على التوالي ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- تنفيذ المشروع بعنوان "تمكين الأسر المعيشية في المناطق الريفية فيما يتعلق بإدارة الإنتاج، والتوريد، والوصول إلى السوق" بواسطة دولة إيران بالتعاون مع كل من أذربيجان وتركيا،
- تنفيذ المشروع بعنوان "زيادة إنتاجية الحيوانات المجترة الصغيرة عن طريق استخدام تقنيات مختلفة مثل العلف المخزن ومجموعات التغذية والزراعات المائية" بواسطة دولة فلسطين بالتعاون مع الأردن وتونس،
- تنفيذ المشروع بعنوان "تأسيس قاعدة بيانات، وشبكة اتصال، وصفحات على الويب لصغار الملاك / المشاريع التعاونية الزراعية للعائلات المزارعة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بواسطة دولة تركيا بالتعاون مع أربع وعشرين دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

١٠١. أثنت اللجنة كذلك على الجهود المبذولة من دول غامبيا وإندونيسيا وأوغندا في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في ٢٠١٧ ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تقليل الفاقد من مزروعات الحبوب بعد الحصاد لتحسين أسباب المعيشة في المناطق الريفية" سيتم تنفيذه بواسطة غامبيا بالتعاون مع نيجيريا وإندونيسيا،
- المشروع بعنوان "تحسين دخل المزارعين أصحاب الحقول الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقليل الفاقد من الإنتاج الحيواني" سيتم تنفيذه بواسطة إندونيسيا بالتعاون مع بروناي دار السلام ومصر وماليزيا والسودان،
- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات إعداد ومراجعة والامتثال لمعايير الإنتاج الزراعي" سيتم تنفيذه بواسطة أوغندا بالتعاون مع تركيا وساحل العاج والسودان وغامبيا.

البند ٩ في جدول الأعمال: التخفيف من حدة الفقر

١٠٢. فيما تأخذ اللجنة علماً وتقدّر عقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر في ٦ أبريل / نيسان ٢٠١٧ تحت عنوان "سوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مصيدة للفقر"، رحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تطوير وتنفيذ تدخلات متعلقة بالتغذية ومراعية للتغذية، وخصوصًا تجاه النساء في سن الإنجاب من المجموعات الضعيفة
- تحسين ممارسات تغذية الرضع والأطفال بما في ذلك الرضاعة الطبيعية اتفاقًا مع توجيهات منظمة الصحة العالمية
- ضمان الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية، والماء الصالح للشرب، وتعزيز النظام الصحي، وإطلاق حملات تثقيفية بشأن الأمراض المعدية للقضاء على كافة أشكال نقص التغذية
- توفير الوصول إلى الطعام الآمن والمفيد للجميع، البارز في أوضاع الانعدام التام للأمن الغذائي

(الملحق ١١ المرفق يشتمل على التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الأسباب المنطقية لها)

١٠٣. دعت اللجنة الدول الأعضاء التي قامت بالتسجيل في مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر إلى المشاركة بفعالية في الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بتخفيف حدة الفقر المقرر انعقادها في ٥ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧ تحت عنوان «تعليم الأطفال المحرومين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الطريق إلى الهروب من الفقر". **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تسجل إلى الآن، إلى التسجيل في مجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر في الكومسيك.

١٠٤. أثنت **اللجنة** على جهود إندونيسيا بالتعاون مع ماليزيا وتركيا في تنفيذ المشروع بعنوان "تطوير المبادرات المحلية للتخفيف من حدة الفقر من خلال تعزيز سبل المعيشة المستدامة على مستوى المجتمع داخل الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي" بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

١٠٥. أثنت اللجنة كذلك على الجهود المبذولة من دول ألبانيا وغامبيا وإندونيسيا وسورينام في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في ٢٠١٧ ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "إنشاء خارطة طريق لخدمة إسكان اجتماعي متكامل" سيتم تنفيذه بواسطة ألبانيا بالتعاون مع تركيا وأذربيجان،
- المشروع بعنوان "التدريب على ممارسة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة للنساء في غامبيا والسنغال وسيراليون" سيتم تنفيذه بواسطة غامبيا بالتعاون مع السنغال وسيراليون،
- المشروع بعنوان "تعزيز سبل المعيشة المستدامة على مستوى المجتمع لدعم الفقراء من خلال فتح أسواق عبر التجارة الإلكترونية" سيتم تنفيذه بواسطة إندونيسيا بالتعاون مع تركيا وماليزيا،
- ستنفذ سورينام المشروع بعنوان "التأهيل المهني لرعاية الطفولة في دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي» بالتعاون مع نيجيريا وغيانا.

أ - صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا

١٠٦. كررت اللجنة طلبها إلى الدول الأعضاء التي تعهدت لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بالوفاء بالتزاماتها وتلك الدول التي لم تتعهد لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بشيء حتى الآن، للقيام بذلك بغية تمكين الصندوق من القيام بمزيد من المشروعات الإنمائية في الدول الأعضاء. كما **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء مراعاة اتخاذ التزامات أخرى على سبيل التطوع.

١٠٧. طلبت اللجنة من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بزيادة جهوده لحشد الموارد وحماية الموارد المختلفة بما في ذلك القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

١٠٨. رحبت اللجنة بجهود البنك الإسلامي للتنمية في حشد الموارد من مؤسسات التمويل المختلفة لتنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا بصورة أكثر فاعلية.

١٠٩. بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة في الدورتين الحادية الثلاثين والثانية والثلاثين للكومسيك، **كررت اللجنة طلبها** إلى البنك الإسلامي للتنمية بالانتهاء من تخصيص التمويل لمشروع بناء القدرات القائم به مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وذلك لإنجاز برنامج القطن في دول منظمة التعاون الإسلامي بنجاح.

ب - برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب

١١٠. أعربت اللجنة عن **تقديرها** للجهود المتواصلة التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إزاء بدء وتنفيذ برامج بناء القدرات والدورات التدريبية المتعددة في مختلف ميادين ومجالات اهتمام الدول الأعضاء بغية تعزيز القدرات وجودة أداء الموارد البشرية في تلك الدول. كما **دعت** المركز إلى حشد مزيد من الموارد المالية لتمويل البرنامج.

١١١. وبالنظر إلى التقرير الذي قدمه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب، وتقديراً لمساهمات المركز في تأسيس مركز للتدريب المهني في جامعة أوغندا الإسلامية، **طلبت** اللجنة من المركز والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بذل الجهود اللازمة لتأسيس كيان مماثل في الجامعة الإسلامية المرتقبة في كابول.

١١٢. دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى المشاركة في ودعم برامج بناء القدرات المختلفة القائم عليها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب.

ج - تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

١١٣. بالإشارة إلى القرار الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، **طلبت** اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك تجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي يتم إجرائها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء وتقديم تقرير بها إلى دورة الكومسيك الثالثة والثلاثين بناء عليها.

١١٤. أحيطت اللجنة علمًا "باستبيان توجهات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو أولويات أهداف التنمية المستدامة» التي أجراها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية لتحديد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للدول الأعضاء، **وطلبت** من المركز تقديم تقرير عن نتائج الاستبيان إلى دورة الكومسيك الثالثة والثلاثين.

البند ١٠ في جدول الأعمال: توطيد أواصر التعاون المالي

١١٥. وإذ تثمّن اللجنة انعقاد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي في الكومسيك في ٣٠ مارس / آذار ٢٠١٧ في أنقرة تحت عنوان "تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **رحبت** اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تعزيز/إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام تتولى مهام محددة بالإضافة إلى إستراتيجية مخصصة لإدارة الدين
- تطوير / تحسين سوق الدين المحلي،
- توسيع وتنويع قاعدة الدائنين،
- زيادة أمد متوسط استحقاق الدين العام،
- تطبيق طرق إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي.

(الملحق ١٢ المرفق يشتمل على التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الأسباب المنطقية لها)

١١٦. دعت اللجنة الدول الأعضاء، المسجلة في مجموعة عمل التعاون المالي في الكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع التاسع المقرر انعقاده في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧ في أنقرة تحت عنوان "تنوع آليات التمويل الإسلامي". كما **دعت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تسجل إلى الآن، إلى التسجيل في مجموعة عمل التعاون المالي في الكومسيك.

١١٧. أشادت اللجنة بجهود غامبيا بالشراكة مع نيجيريا وسيراليون للتنفيذ الناجح لمشروع بعنوان «نحو إطار عمل مؤسسي محسن للمالية الإسلامية» خلال الدعوة للمشروع الثالث في إطار عمل تمويل مشروع الكومسيك.

أ - منتدى بورصات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

١١٨. رحبت اللجنة بجهود منتدى بورصات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وجهود فرق العمل التابعة له ودعت الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة التي ينظمها المنتدى.

١١٩. رحبت اللجنة بعرض بورصة اسطنبول التي تتولى أمانة السر لمنتدى بورصات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي باستضافة الملتقى الحادي عشر للمنتدى في ٢٠١٧ في اسطنبول، **وطلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا الحدث.

١٢٠. طلبت اللجنة كذلك من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية دعم الترويج لمؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك والمؤشرات الفرعية التابعة له.

١٢١. بالإشارة إلى القرار الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، اطلعت اللجنة على التقدم المحرز في تأسيس منصة لتجارة ومقاصة الذهب عبر الإنترنت، تتمتع بدرجة عالية من التكيف، بهدف إنشاء بورصة/ منصة تداول الذهب بين المتطوعين من الدول الأعضاء، وطلبت من المنتدى/أمانة المنتدى إجراء الدراسات اللازمة للمنصة/البورصة المقترحة وتقديم تقرير شامل إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

١٢٢.دعت اللجنة الدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة الفعالة في فريق عمل المنتدى لدعم المنصة/ البورصة المقترحة من خلال التعجيل بعملية دمج البورصات وتنسيق الأطر التنظيمية.

ب - التعاون فيما بين الجهات الرقابية على الأسواق المالية

١٢٣.رحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها فرق عمل منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك **ودعت** الدول الأعضاء إلى دعم جهود المنتدى من خلال المشاركة في اجتماعاته، والإسهام في إنجاز ولايات فرق العمل وتعيين أشخاص بالتعاقد لمتابعة أعماله.

١٢٤.رحبت اللجنة كذلك بعرض هيئة الأسواق المالية في تركيا التي تتولى أمانة سر المنتدى باستضافة الملتقى السادس لمنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في ٢٠١٧ في اسطنبول، **وطلبت** من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا الملتقى.

١٢٥.بالإشارة إلى القرار المعنيّ الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، اطلعت اللجنة على التقدم المحرز بشأن اقتراح المنتدى بتأسيس منصة عقارية إلكترونية تابعة للكومسيك فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المهتمة والمشاركة في المنتدى، وطلبت من المنتدى/أمانة المنتدى استكمال الدراسة الشاملة لتحديد المراحل المطلوبة لتأسيس المنصة المقترحة، مع الدعم المقدم من الهيئات الوطنية وأسواق الأوراق المالية المعنية في الدول الأعضاء المتطوعة.

١٢٦.دعت اللجنة الدول الأعضاء المهتمة إلى تحديد الهيئات المعتمدة التابعة لها والمشاركة الفعالة في الدراسات اللازمة للتعجيل بمواصلة العمل الفني اللازم لتأسيس منصة الكومسيك العقارية الإلكترونية.

ج - التعاون بين المصارف المركزية والسلطات النقدية

١٢٧.رحبت اللجنة بعرض البنك المركزي التركي لاستضافة الاجتماع الخامس عشر والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يومي ٢١ و ٢٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٧ في مدينة بودروم التركية، **وطلبت** من كافة الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في تلك الفعالية.

١٢٨.رحبت اللجنة ببرامج التدريب وبناء القدرات التي ينظمها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالمصارف المركزية وطالبت المركز بمواصلة تنظيم مثل هذه الأنشطة للمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء.

البند ١١ في جدول الأعمال: الأعمال التحضيرية لتبادل وجهات النظر بشأن "تعزيز ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"

١٢٩.بالإشارة إلى القرار المعنيّ والصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، **طلبت** اللجنة من الاجتماع العاشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات في الكومسيك، والذي سيقام في أنقرة يومي ١٨ و ١٩ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، الخروج بتوصيات ملموسة بشأن السياسات المتعلقة بالموضوع "تعزيز ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" وتقديم تقرير بها إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

١٣٠.حثت اللجنة الدول الأعضاء على إعداد التقارير الخاصة ببلدانهم حول الموضوع المذكور وإرسالها إلكترونيًا إلى مكتب تنسيق الكومسيك في موعد أقصاه ١٥ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧.

أ - المواضيع التي يمكن تبادل الآراء بشأنها في الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك

١٣١. أخذت اللجنة علماً بالمواضيع التالية المحتمل مناقشتها في الجلسة الوزارية لتبادل الآراء في الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك:

الموضوع ١: رفع كفاءة نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الموضوع ٢: تعزيز أداء أسواق الأغذية الزراعية وإمكانات الوصول إليها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الموضوع ٣: دور الصكوك في الأسواق المالية الإسلامية
الموضوع ٤: تطوير الوجهات السياحية وإستراتيجيات إنشاء المؤسسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الموضوع ٥: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جودة التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الموضوع ٦: تمويل البنية التحتية للنقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

١٣٢. طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك توزيع استطلاع للرأي على الدول الأعضاء لمعرفة آرائهم حول المواضيع سالفة الذكر وأية آراء أخرى، وإرسال تقرير بالنتائج إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

البند ١٢ في جدول الأعمال: مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثون للكومسيك (اسطنبول، ٢٠-٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧)

١٣٣. أعدت اللجنة وقررت إرسال مشروع جدول الأعمال إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.
(الملحق ١٣ المرفق يشتمل على نسخة من مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك)

الجلسة الختامية

١٣٤. وفي جلسة الختام التي ترأسها سعادة السفير صالح موتلو شان، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي، اعتمدت اللجنة التقرير والملاحق المرفقة به.

١٣٥. ونيابة عن كل الوفود المشاركة، أعرب سعادة السيد سامي بن عبد العزيز الزبن، رئيس وفد المملكة العربية السعودية، عن شكره لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك لتوجيهاته القيمة حول جهود التعاون برعاية الكومسيك والحكومة التركية على حسن ضيافتهم لأعضاء لجنة المتابعة. واختتم سعادته كلمته بالتشديد على أهمية التوصيات المعتمدة في الاجتماع وشكر كافة الوفود المشاركة على جهودها.

١٣٦. كما ألقى السيد جاخونجير خاسانوف من إدارة الشؤون المالية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الملاحظات الختامية نيابة عن سعادة الدكتور/ يوسف العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وشدد السيد خاسانوف على أهمية متابعة وتنفيذ قرارات الكومسيك من أجل زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء .وختم كلمته بشكر الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على جهودهم الرامية إلى تحقيق برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى ٢٠٢٥ :برنامج العمل.

١٣٧. وفي كلمته الختامية، وبعد أن أعرب عن سعادته بنجاح اختتام الاجتماع، قال سعادة السفير صالح مولتو شان أن المسافات بين دول العالم تتقلص يوماً بعد يوم فيما تزداد الروابط الاقتصادية والتجارية بينها بفضل التقدم الهائل في البنية التحتية للتكنولوجيا والنقل والاتصالات. وأكّد في هذا السياق، أنه يتعيّن علينا كدول إسلامية ألّا نتأخر عن الركب .

١٣٨. ودعا سعادة السفير شان جميع الدول الأعضاء المعنية إلى إنهاء الخطوات المطلوبة لتفعيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما شدد على أهمية تنفيذ توصيات سياسات فرق عمل الدول الأعضاء مؤكداً أهمية تعاون نقاط اتصال وفود الدول التي حضرت اجتماعات لجنة المتابعة، والدورات الوزارية للكومسيك.

١٣٩. واختتم سعادة السفير شان كلمته بالإعراب عن شكره وتقديره لجميع وفود الدول الأعضاء والمقرر وممثلي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومكتب التنسيق التابع للكومسيك والمترجمين والمدققين وكافة الموظفين الذين شاركوا في تنظيم الاجتماع على جهودهم التي ساهمت في إنجاح الاجتماع.

(مرفق نسخة من نص الكلمة الختامية لسعادة السيد صالح مولتو شان في الملحق رقم ١٤)

المرفقات

المرفق
(١)

الأصل: بالإنجليزية

قائمة المشاركين

في الاجتماع الثالث والثلاثين

للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(أنقرة ، ١٠-١١ مايو/آيار ٢٠١٧)

A. MEMBER COUNTRIES OF THE OIC

REPUBLIC OF GABON
- Mr. CLEMENT MASSALA MANDONGAULT
  First Counsellor, Embassy of Gabon in Ankara
- Mr. THIBAULT IFOUNGA
  Chief of Protocol, Embassy of Gabon in Ankara

REPUBLIC OF INDONESIA
- Ms. AYU WULAN SAGITA
  Deputy Director, Ministry of Trade
- Ms. TUTI WINARTI
  Head of Section, Ministry of Trade
- Ms. ADE VERONICA CHRISTIE
  Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs

STATE OF KUWAIT
- Mr. SAAD ALRASHIDI
  Head of the OIC Affairs Division, International Economic Cooperation Department
- Mr. AMMAR AL MAARAFI
  Second Secretary, Embassy of Kuwait in Ankara

MALAYSIA
- Amb. ABD RAZAK ABDUL WAHAB
  Ambassador, Embassy of Malaysia in Ankara
- Ms. ANITA KAUR GALA SINGH
  Head of Chancery, Embassy of Malaysia in Ankara

REPUBLIC OF NIGER
- Mr. MOUSSA DOURFAYE
  First Counsellor, Embassy of Niger in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN
- Dr. YOUSAF JUNAID
  Consul General, Consulate General of Pakistan in İstanbul
- Mr. UMER SIDDIQUE
  First Secretary, Embassy of Pakistan in Ankara

STATE OF PALESTINE
- Mr. RAFAT OMAR RAYYAN
  Director, Ministry of National Economy

- Mr. ANAS SHAHADA
  Director, Ministry of Finance and Planning
- Mr. AZMI ABU GHAZALEH
  Counsellor, Embassy of Palestine in Ankara

STATE OF QATAR
- Mr. HASSAN AL MOHANNADI
  Economic Consulting, Ministry of Economy and Commerce
- Mr. MANSOOR HAMID ALNAIMI
  Economic Consulting, Ministry of Economy and Commerce

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
- Mr. SAMI BIN ABDULAZIZ AZZEBIN
  Director General of Arabic and Islamic Trade Relations, Ministry of Commerce and Investment
- Mr. ANWAR BIN HASUSAH
  Commercial Attaché, Embassy of Saudi Arabia in Ankara
- Mr. KHALID ALHARTHI
  First Secretary, Embassy of Saudi Arabia in Ankara

REPUBLIC OF TURKEY
- H.E. LÜTFİ ELVAN
  Minister, Ministry of Development
- Mr. FATİH HASDEMİR
  Deputy Undersecretary, Ministry of Development
- Mr. FERRUH TIĞLI
  Senior Advisor, Ministry of Development
- H.E. Amb. SALİH MUTLU ŞEN
  Ambassador, OIC Permanent Representative, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SADIK ARSLAN
  Chief Advisor, Presidency of the Republic of Turkey
- Mr. UFUK GÖKÇEN
  Deputy Director General, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MUSTAFA BAYBURTLU
  Head of Department, TOBB
- Ms. AYŞE ÇELİKTEN
  Head of Department, Ministry of Family and Social Policy
- Mr. HAKAN AYTEKİN
  Manager, Borsa İstanbul
- Mr. KÜRŞAT YILMAZ
  Manager, TSE
- Ms. REFIKA ATALAY YENEN
  Manager, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. MEHMET DOĞAN
  Departmental Manager, Ministry of Transport Maritime Affairs and Communications
- Mr. SAFİYE ATAKUL
  Deputy Branch Manager, Ministry of Transport Maritime Affairs and Communications
- Ms. TUĞÇENAZ UĞURLU
  Advisor, TOBB

- Ms. FATMA ZEHRA SAYAR
  Coordinator, EXIMBANK
- Dr. MELİK AYTAÇ
  Engineer, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. BELDE KARACA
  Engineer, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. AHMET BUDAKLIER
  Engineer, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. İZZET YILMAZ
  Engineer, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. BURAK ERDOĞAN
  Senior Expert, TOBB
- Ms. SEÇİL SAYIN KUTLUCA
  Senior Legal Expert, SPK
- Mr. GÖKHAN GÜLEY
  Expert, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. HAKAN ARSLAN
  Expert, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. KUBİLAY ŞİMŞEK
  Expert, TOBB
- Mr. MUSTAFA ÖZSOY
  Expert, Ministry of Culture and Tourism
- Mr. ÖZGÜ EVİRGEN
  Expert, TCMB
- Mr. UTKU ŞEN
  Expert, Undersecretariat of Treasury
- Ms. CANSU TANRIVERDİ
  Expert, Ministry of Economy
- Ms. EDA AKÇA
  Expert, Development Bank of Turkey
- Ms. NEVAL DİŞCİOĞLU
  Expert, Ministry of Culture and Tourism
- Ms. ŞEHLA ALİ HASAN
  Expert, TOBB
- Ms. GÜL ERTAN
- Expert, SPK
- Mr. AHMET ŞEVKET DAYIOĞLU
  EU Expert, Ministry of Customs and Trade
- Mr. KERİM TOKGÖZ
  EU Expert, Ministry of Customs and Trade
- Mr. MAHMUT VARLI
  Assistant Expert, Borsa İstanbul
- Mr. LOKMAN COMART
  Assistant Expert, Ministry of Customs and Trade
- Ms. NİLÜFER OBA
  Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs
- Ms. BAŞAK KARAKAYA
  Translator, Ministry of Family and Social Policy
- Ms. TAMINA KİBAR
  Officer, Ministry of Food, Agriculture and Livestock

- Ms. GÜZIN DEDE
  Officer, Ministry of Food, Agriculture and Livestock

B. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

THE OIC GENELRAL SECRETARIAT

- Mr. JAKHONGIR KHASANOV
  Professional Officer, Economic Affairs Department

C. OIC SUBSIDIARY ORGANS

STATISTICAL, ECONOMIC, SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

- Mr. NABIL DABOUR
  Assistant Director General
- Mr. MEHMET FATİH SERENLİ
  Director of Training and Technical Cooperation Department
- Ms. ZEHRA ZÜMRÜT SELÇUK
  Director of Statistics and Information Department
- Dr. KENAN BAĞCI
  Researcher
- Mr. ABDULHAMİT ÖZTÜRK
  Expert
- Mr. ONUR ÇAĞLAR
  Technical Cooperation Specialist

ISLAMIC CENTER FOR THE DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. MOKHTAR WARIDA
  Assistant Director General

D. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB) GROUP

- Mr. ABDUL BASIT JAM
  Cooperation Officer
- Mr. HUSSEIN KHALIF JAMA
  Advisor to the CEO, ICIEC
- Mr. HARUN CELİK
  Senior Manager, ITFC

E. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE, INDUSTRY AND AGRICULTURE (ICCIA)

- Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI
  Assistant Secretary General

STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

- Mr. İHSAN ÖVÜT
  Secretary General

- Ms. EMEL GÖNÇ
  Executive Assistant

F. <u>COMCEC COORDINATION OFFICE</u>

- Mr. MEHMET METİN EKER
  Director General, Head of COMCEC Coordination Office
- Mr. SELÇUK KOÇ
  Head of Department
- Mr. BURAK KARAGÖL
  Head of Department
- Mr. FATİH ÜNLÜ
  Senior Expert
- Mr. BİLGEHAN ÖZBAYLANLI
  Expert
- Mr. GÖKTEN DAMAR
  Expert
- Mr. CAFER BİÇER
  Expert
- Mr. CEZMİ ONAT
  Expert
- Mr. EMRULLAH KAYA
  Expert
- Mr. İSMAİL ÇAĞRI ÖZCAN
  Expert
- Mr. MEHMET TARAKÇIOĞLU
  Expert
- Mr. SERVET ORÇUN ERPİŞ
  Expert
- Ms. VİLDAN BARAN
  Expert
- Mr. MEHMET AKİF ALANBAY
  Expert
- Mr. OKAN POLAT
  Expert
- Mr. NİHAT AKBALIK
  Expert
- Mr. FAZIL ALATA
  Expert
- Mr. MUSTAFA ADİL SAYAR
  Expert
- Mr. EREN SÜMER
  Expert
- Mr. HASAN YENİGÜL
  Expert

- Mr. MEHMET C. AKTAŞ
  Expert
- Mr. ALİ ORUÇ
  Expert
- Mr. ÇAĞRI ÖZEN
  Expert
- Ms. HANDE ÖZDEMİR
  Acting Head of Department
- Mr. NAZIM GÜMÜŞ
  Protocol Relations
- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
  Press and Protocol Relations
- Mr. KEMAL ARSLAN
  Meeting Rooms
- Ms. LEYLA AŞK
  Social Program
- Ms. ÖZGÜL YÜKSEL
  Coordinator
- Ms. NAZİFE GÜLGEN
  Social Program
- Ms. EMİNE DEMİREL
  Documentation Center
- Ms. H. GÜL SAYIN
  Documentation Center
- Mr. OZAN LİF
  Documentation Center
- Mr. ERCAN İBİK
  Logistic and Transportation
- Ms. EBRU ÇETİNKURŞUN KANYILMAZ
  Visual Designer & Meeting Rooms
- Ms. BİLGE GÜLLÜ
  Executive Secretary
- Ms. HAVVA KÖSEOĞLU
  Registration Office and Accommodation
- Mr. ALİ VURAL
  Web Designer & Meeting Rooms

المرفق
(٢)

الأصل: بالتركية

رسالة فخامة رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك، رجب طيب أردوغان، إلى الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. (أنقرة، ١٠ مايو ٢٠١٧)

حضرة رئيس الاجتماع الموقر،

السادة أعضاء لجنة المتابعة المحترمون،

إخواني وأخواتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحييكم جميعًا من أعماق قلبي بكل الود والتقدير.

أود أن أرحب بكل أعضاء الوفود المشاركة في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي.

ونسأل الله العلي القدير أن يجعل من لقائنا هذا خطوة متواضعة لحل المشاكل التي يواجهها المسلمون.

أتوجه بالشكر إليكم جميعاً إخواني وأخواتي المشاركين في هذا الاجتماع على المساهمة في جدول الأعمال بالأفكار والمقترحات والنقد.

أعلم أنه في ظل الأوقات العصيبة التي نمر بها، بات اجتماع لجنة المتابعة يحظى باهتمام أكبر.

فالعالم الإسلامي يشهد اليوم تطورات تلقي بظلالها على مصير القرن القادم وتحدد معالمه.

وكمسلمين، فإننا نسعى جاهدين للتغلب على العديد من التهديدات و الشدائد والمحن التي تحدق بنا في آن واحد.

فمن جهة، تسفك التنظيمات الإرهابية - مثل داعش والقاعدة وتنظيم فتح الله غولن الإرهابي - دماء المسلمين متسترة خلف ستار الدين، ومن جهة أخرى، تعاود الأمراض الاجتماعية - مثل الإسلاموفوبيا وكره الأجانب والعنصرية الثقافية - الظهور في الغرب.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نرى بعض الدول في العالم الإسلامي التي تثير الاختلافات الطائفية بحثا عن منافع قصيرة الأجل، تقوم على التوسعية والتعصب.

وتدمي قلوبنا لمشاهدة هؤلاء الأشخاص، الذين يوجهون قبلتهم نحو مكة المكرمة خمس مرات في اليوم للصلاة، ويؤمنون بنفس النبي منذ قرون، وهم يذبحون بعضهم البعض بشكل مستمر.

فقد أصبح مستقبلنا كبش الفداء الذي يضحي به البعض لتلبية مصالحهم.

وعادت العصبية التي حثنا الرسول الكريم على نبذها تستشري في جسد الأمة الإسلامية كالمرض الخبيث.

كما يضطر أشقاؤنا في سوريا والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان والعديد من الأماكن الأخرى للتعايش مع الموت والوحشية والإرهاب في كل لحظة.

ومسؤوليتنا هي أن نقول «كفى» لهذه الصورة المروعة والمحزنة.

لا يمكننا أن نسمح للطمع والحقد والمصالح الشخصية لبعض الأطراف أن تسرق منا مستقبلنا.

كمالا يسعنا أن نضحي بألف وأربعمائة سنة من الحضارة من أجل مصالح حفنة من الجماعات المتغطرسة.

هناك حقيقة واحدة يجب أن نعيها جميعاً: إن قوة روابطنا الأخوية هي ما تحدد هويتنا كمسلمين.

في الواقع، علينا كمسلمين التآخي والتآزر كمثل الجسد الواحد، كما حثنا على ذلك رسولنا عليه الصلاة والسلام.

كما إن هذا الحل هو ما سيحبط مساعي زرع بذور الخلاف والشقاق بين أبناء الأمة الإسلامية ويضع حدا لهذه المشاهد الشنيعة.

إخواني وأخواتي،

من هذا المنطلق، نعمل في تركيا دائبين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونقف إلى جانب المظلومين والمضطهدين بصرف النظر عن الدين، أو العرق أو اللغة أو المذهب أو الطباع.

فنحن نعمل بإصرار لحل النزاعات بين إخواننا وأخواتنا وتخفيف الاضطرابات.

إننا نتابع عن كثب المشاكل والمعاناة التي يمر بها المسلمون من فلسطين إلى باكستان، ومن أراكان إلى إفريقيا، ومن البلقان إلى تركستان.

لقد فتحنا أذرعنا لاستقبال ما يربو على ثلاثة ملايين من أشقائنا وشقيقاتنا من السوريين والعراقيين، ممن يكافحون للصمود في مواجهة إرهاب الدولة منذ ست سنوات، والذين وجدوا لهم ملجأً في بلادنا بعد هروبهم من القنابل والمجازر.

وطبقا لحسابات الأمم المتحدة، فإن المبلغ الذي تم إنفاقه من ميزانيتنا لتغطية تلك الاحتياجات يفوق ٢٥ مليار دولار أمريكي.

ومن خلال عملية درع الفرات، تمكنّا من القضاء على الإرهاب في منطقة مساحتها حوالي ٢٥٠٠ كيلومتر مربع، وبالتالي أتيحت الفرصة لخمسين ألف سوري للعودة إلى ديارهم.

نطلق العديد من المبادرات ونتحمل الكثير من المسؤوليات ونعقد محادثات مطولة بهدف إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

كما نعمل على التقليل من آثار المجاعة في إفريقيا التي تقضي على أرواح الملايين من إخواننا وأخواتنا.

إن الوضع الحالي في الصومال وشرق إفريقيا أسوأ وأصعب من أن يمكن التعامل معه من قبل بضعة دول فقط.

وكل ثانية تمر تكون على حساب حياة النساء والأطفال والمدنيين.

إنني أدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات عاجلة دون تأخير لمكافحة الجفاف في الصومال وشرق إفريقيا.

السادة ممثلي الوفود الموقرين،

تمثل منظمة التعاون الإسلامي ولجنة الكومسيك منصات بالغة الأهمية فيما يتعلق بالبحث عن حلول للمشكلات، والتشاور بشأن قضايانا، وتوصيل أصواتنا إلى جميع دول العالم.

وعلى الدول الأعضاء أن تغتنم تلك الفرصة وتستفيد منها قدر الإمكان.

علينا أن نبذل قصارى جهودنا لتعزيز عمل المنظمة ولجنة الكومسيك فضلاً عن دعم كفاءتهما وسمعتهما الدولية.

وكما تعلمون، استضافت تركيا مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر العام الماضي.

وقد اتخذنا خلال قمة إسطنبول قرارات هامة، وخصوصًا في المجال الاقتصادي.

إنني أعلن من هذا المنبر من خلال رئاستنا لأعمال هذا المؤتمر بأننا سنتخذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ القرارات.

علاوة على ذلك، فإن متابعة تنفيذ القرار الذي اعتمدناه في الأقسام الاقتصادية لبرنامج عمل منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠١٥ من قبل الكومسيك يحمل قيمة كبيرة لتنسيق جهودنا في التعاون في المجال الاقتصادي.

وتقدم تقارير الأبحاث الخاصة بالمواضيع المقدمة إلى اجتماعات مجموعات عمل الكومسيك إسهامات كبيرة تساعدنا على رؤية الصورة الشاملة للمنطقة في المجالات الاقتصادية المختلفة من منظور أقرب.

وإنني أعلق أهمية كبيرة على التوصيات المتعلقة بالسياسات الموضوعة بمشاركة وإسهام فعال من جانب الدول الأعضاء في هذه الاجتماعات.

كما أنني على يقين من أن تنفيذ هذه التوصيات بواسطة الدول الأعضاء لهو أمر بالغ الأهمية لتقارب السياسات فيما بين الدول الأعضاء.

كما إن لآلية تمويل مشروع الكومسيك بالغ الأهمية في حشد الموارد المالية المتاحة وتطوير ثقافة عمل مشتركة.

وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في مجموعات العمل والاستفادة - بصورة أكثر فاعلية - من آلية تمويل مشاريع الكومسيك.

إضافة إلى ذلك، علينا أن نستمر في تعزيز أواصر التعاون في مجال النقل، بما يسمح بزيادة نقل المسافرين وشحن السلع فيما بيننا.

إن تعزيز أواصر التعاون في مجال النقل، أحد المجالات الستة التي تشملها إستراتيجية الكومسيك، يمثل أهمية بالغة فيما يتعلق بتيسير التجارة فيما بين الدول الأعضاء وتسريع الاندماج والتكامل.

وفي ظل ازدياد المنافسة العالمية في عالمنا المعاصر، تقدم ميزة التكلفة والوقت المكتسبة من خلال شبكات النقل الفعالة إسهامات كبيرة في زيادة الطاقة التنافسية وتعزيز التبادل التجاري وتوثيق الروابط الثقافية.

وفي هذا الصدد، فإنني على يقين أن علينا توحيد الجهود لإعداد نظام نقل يتسم بالكفاءة والفاعلية وكذلك اتخاذ الإجراءات لتنفيذ القرارات المشتركة.

وقد وجدت أنه من الملائم تمامًا أن يكون الموضوع الرئيسي للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك التي ستنعقد في نوفمبر هو "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

ومن هذا المنطلق، أثق بأن الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك سوف يثبت أنه الأجدى والأمثل لجميع الدول الأعضاء.

ومرة أخرى، أحيي جميع المشاركين من أعماق قلبي. وأدعو الله تعالى بأن يكلل مساعيكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المـرفق
(٣)

الأصل: بالإنجليزية

كلمة معالي السيد لطفي إلفان،
وزير التنمية للجمهورية التركية
الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة، ١٠ مايو ٢٠١٧)

السلام عليكم،

السادة الموقرون أعضاء لجنة المتابعة،

الضيوف الكرام،

أود أن أعبر عن مدى سعادتي للاجتماع بكم من جديد، بمناسبة الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) لمنظمة التعاون الإسلامي وأرحّب بالجميع هنا في أنقرة.

تتولى لجنة المتابعة مهمة كبيرة تقضي بالتغلب على التحديات المتعلقة بتنفيذ قرارات الكومسيك، وصياغة جدول أعمال الكومسيك فضلاً عن صياغة التوصيات الهامة في مجالات التعاون. أتمنى لكم جميعًا اجتماعاً مثمراً قبل تولي مهامكم الأساسية.

السادة الشركاء الموقرون،

كما نعلم جميعًا، كان لدينا هدف بتحقيق ٢٠ بالمائة من التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٥ بحسب خطة العمل العشرية السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد حققنا هذا الهدف الطموح بل وتجاوزناه، حيث حققنا ٢٠,٣٣ بالمائة من التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٥.

وهذا بالفعل إنجاز كبير لنا. وبرغم ذلك، علينا ألا نغفل الدور الهام الذي لعبته أسعار النفط في هذا الإنجاز، ومما لا شك فيه أنه لا يمكننا الاعتماد على سلعة واحدة أو على المواد الخام فقط في إنجازاتنا الاقتصادية والتجارية.

ونحن الآن أمام هدف جديد، حيث نصبو نحو تحقيق ٢٥ بالمائة من التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحلول ٢٠٢٥. وبفضل تضافر الجهود القوية والحازمة، فإنني على يقين أننا يمكننا تحقيق هذا الهدف بل وتجاوزه في غضون تلك المدة. وتحقيقًا لتلك الغاية، علينا بالتأكيد اتخاذ عدة خطوات على الفور على المستويين الوطني والإقليمي. إن أمامنا الكثير من العقبات والتحديات التي تقف عثرة في طريقنا علينا التغلب عليها. فحجم تجارة بعض الدول الأعضاء مع دول أخرى في منظمة التعاون الإسلامي ضعيف للغاية. ولهذا السبب، على كل دولة من الدول الأعضاء، وخصوصًا تلك الدول ذات حجم التجارة الضعيف مع الدول الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي، تطوير إستراتيجيات وبرامج وطنية لتعزيز التجارة مع الدول الإسلامية الشقيقة الأخرى.

علاوة على ذلك، سجّلت حصتنا في التجارة العالمية هبوطًا كبيرًا في الآونة الأخيرة. حيث كانت حصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي ١٢ بالمائة من حجم التجارة العالمية في ٢٠١٢، إلا أنها انخفضت إلى ٩,٥ بالمائة في ٢٠١٥. ويجب أن ننظر إلى هذا الانخفاض باعتباره تحذيرًا بالغ الأهمية لنا.

إن هبوط أسعار النفط مرة أخرى يؤكد لنا ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية تقضي بتقليل اعتمادنا على صادرات ذلك العدد المحدود من السلع. ويسعدني أن معظم الأعضاء مدركون لهذه الحقيقة، وأنهم يسعون لتنويع النظم الاقتصادية والصادرات في بلدانهم. وهذه إشارة جيدة للغاية، وعلينا الاستمرار في تلك المساعي واضعين في الحسبان أن هذه الرحلة طويلة وفي بعض الأحيان شاقة، إلا أنه لا غنى لها.

لا شك أنكم تتذكرون المثال الذي ضربته دول شرق آسيا التي حققت خطوات اقتصادية كبيرة منذ عام ١٩٦٠. ومن بين الدول الأعضاء الشقيقة على سبيل المثال، حققت ماليزيا تطورًا اقتصاديًا هائلاً وأحدث طفرة في اقتصادها من خلال تقليل الاعتماد على الزراعة وصادرات السلع وحولته إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا وتنوعًا.

كما أن بلدي تركيا، هي مثال جيد آخر على ذلك. فبعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، استطعنا تحويل اقتصادنا حيث اعتمدنا إستراتيجية النمو القائم على الصادرات مما أسهم في زيادة الإنتاج والصادرات بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين.

وعلينا أن نستمر في مساعينا، بصفتنا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حتى وإن لم نتمكن من إنتاج وتصدير منتجات التكنولوجيا الحديثة على المدى القصير. ويمكننا على الأقل السعي لمعالجة المواد الخام محليًا، كما يمكننا إنتاج الأجهزة والمعدات الشائع استخدامها داخل الدولة. وهذه عملية تستغرق وقتًا كثيرًا بالطبع وتتطلب مزيدًا من الصبر. وعلينا ضخ استثمارات تدريجية لتعزيز قاعدة وخدمات الإنتاج الصناعي في نظمنا الاقتصادية.

شركاءنا الموقرين،

وفقًا للتوقعات، سوف تكتسب الأنشطة الاقتصادية زخمًا في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. حيث يتوقع زيادة إجمالي الناتج المحلي عالميًا، لترتفع من ٣,١ بالمائة في ٢٠١٦ إلى ٣,٥ بالمائة في ٢٠١٧ وحوالي ٣,٦ بالمائة في ٢٠١٨. ومع ذلك، ستظل هذه الزيادة المتوقعة دون متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي، والذي بلغ حوالي ٤ بالمائة في العقدين السابقين للأزمة المالية التي وقعت في ٢٠٠٨.

وبصفتنا الدول الإسلامية، علينا أن نسعى إلى تحقيق زيادة أكبر من المتوسط العالمي وأن نستمر في تجاوز حجم النمو العالمي لسد الفجوات الضخمة في الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

أصدقائي الأفاضل،

من هذا المنطلق، علينا أن نتخذ خطوات ضرورية نحو وضع الأساس للنظم الاقتصادية ذات الأداء الجيد مع إنشاء شبكات للتجارة البينية الفاعلة. وفي هذا الصدد، تزودنا الكومسيك والجهود التي ترعاها إستراتيجية الكومسيك بمسارات جديدة للتعاون وبخاصة في مجال الاستفادة من بعضنا البعض.

ضمن إطار إستراتيجية الكومسيك، نجحت مجموعات العمل في عقد ٩ جولات من الاجتماعات في ست مجالات للتعاون منذ عام ٢٠١٣، إلى جانب مناقشة القضايا والمواضيع الهامة في كل مجال من مجالات التعاون. وتمثل تلك الاجتماعات منصات مناسبة لمشاركة الخبرات وأفضل الممارسات فيما بيننا، كما ستسهم في تقريب السياسات فيما بين الدول الأعضاء على المدى البعيد. إنني على يقين أن التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن تلك الاجتماعات ستوفر لنا الأساس لاتخاذ إجراءات ملموسة بخصوص السياسات في الدول الأعضاء. علاوة

على ذلك، فإنني سعيد بالفعل أن خبراءنا يجرون مناقشات فنية على مستوى عالٍ مع نظرائهم في تلك الاجتماعات، لتثمر تلك المناقشات عن وثائق هامة مثل مبادئ الكومسيك التوجيهية للسياحة الموائمة للمسلمين، والمستخدمة كوسيلة عملية وخارطة طريق للدول الأعضاء بهدف تطوير قطاع السياحة الموائمة للمسلمين لديهم.

وفيما يخص الآلية الثانية للإستراتيجية، آلية تمويل المشاريع، فقد نجحت الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ ٣١ مشروعًا حتى الآن. وبالنسبة لهذا العام، تم تنفيذ ١٥ مشروعًا استفادت منها ٤٥ دولة من الدول الأعضاء.

وأود هنا أن أؤكد على أن فاعلية مشاريع وبرامج الكومسيك ونجاح مبادرات التعاون الاقتصادي والتجاري تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الجهود والإسهامات المستدامة المقدمة من جانبكم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول الأعضاء للاستفادة من الآليات المقدمة من الكومسيك بما في ذلك آلية مجموعات العمل وآلية تمويل المشاريع.

السادة ممثلي الوفود الموقرين،

إن نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هو أهم مشروع للكومسيك في مجال التجارة. وقد وصلنا بالفعل إلى العدد المطلوب من الدول الأعضاء لتشغيل النظام بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لا تزال أمامنا خطوة أخرى للقيام بها وهي تحديث قوائم الامتياز. ويتعين على الدول الأعضاء المشاركة تحديث قوائمها لتنفيذ النظام بالكامل. إضافة إلى ذلك، فسيكون على الهيئات الجمركية في الدول المشاركة إعداد ترتيباتها للتكيف الفوري مع النظام بمجرد بدء تشغيله.

ولنكون صادقين مع أنفسنا، فقد تأخرنا كثيرًا في تنفيذ نظام الأفضلية متعدد الأطراف الخاص بنا. لقد بدأت مفاوضاتنا التجارية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، قبل أن تنشأ حتى منظمة التجارة العالمية. ونحن الآن في عام ٢٠١٧، وليس هناك إلى الآن سلعة واحدة نتبادلها فيما بيننا بمقتضى شروط الأفضلية. وعلى الرغم من مصادقة عدد كافٍ من الدول الأعضاء على الاتفاقيات، لم تُنجز الأعمال الفنية اللازمة حتى الآن. لذا فإن علينا تسريع الإجراءات، والتفكير بشأن آليات ووسائل جديدة لتعزيز التبادل التجاري.

وفي هذا الصدد، علينا كذلك تعزيز جهودنا نحو تيسير التجارة فيما بين الدول الأعضاء. يتمتع تيسير التجارة بأثر إيجابي ملموس على حجم التبادل التجاري. ومن هذا المنطلق، علينا تيسير وتنسيق الإجراءات الجمركية لتوفير التكاليف والوقت الذي يتكبده التجار حتى يتسنى لهم تحقيق مستويات عليا من التنافسية وحجم التبادل التجاري.

ومن بين مساعي تيسير التجارة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي، فإنني أقدر بحق ما قامت به مجموعة عمل الكومسيك للتجارة من تناولها لعدد من أوجه القضية في أربعة اجتماعات على النحو التالي، "تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية"، و"تأسيس هيئات وطنية لتيسير التجارة تتمتع بحسن الأداء"، و"تعزيز التعاون فيما بين السلطات الحدودية"، و"أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". لقد شاركت الدول الأعضاء بفاعلية في هذه الاجتماعات كلها، ما يدل على أهمية الأمر بالنسبة إلى النظم الاقتصادية لدينا. وأتمنى أن نتخذ كذلك الإجراءات اللازمة بما يتفق مع النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن تلك الاجتماعات.

من العوامل المهمة الأخرى في مجال الإسهام في حجم التبادل التجاري إنشاء آليات تحكيم فعالة يمكن للشركات من خلالها حل النزاعات المحتملة. وفي هذا الصدد، اتخذنا قرارًا هامًا في دورة الكومسيك السابقة. فيما عملنا في الوقت ذاته على تأسيس منصة مقاصة وتداول للذهب على الإنترنت ومنصة إلكترونية للعقارات باعتبارهما من البنود الفرعية الهامة في التعاون المالي. ونظرًا لما يمكن أن تسهم به كل تلك الآليات في مساعي التعاون، فإن علينا أن نسرع الإجراءات المتعلقة بتأسيس تلك المنصات.

الضيوف الكرام،

تحقق البنية الأساسية للنقل كذلك آثاراً إيجابية مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي وعلى تطوير العلاقات التجارية. وعلى وجه التحديد، تتمتع ممرات النقل ذات الإدارة الجيدة بأهمية بالغة حيث تزيد من فرص النقل والتوصيل كما تأتي باستثمارات جديدة. وعليه، أسهمت ممرات النقل في تعزيز الوصول إلى السلع والخدمات فضلاً عن توفير فرص العمل.

ونظرًا لأهمية هذا الأمر، خصصنا جلسة تبادل الآراء في الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك لموضوع "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية" وإنني على يقين تام بأن لدينا الكثير لنتعلمه من بعضنا البعض في هذا الموضوع الحيوي، وبالتالي، سوف نتخذ قرارات مهمة في هذا الشأن.

السادة الزملاء،

للأسف، مرت الأمة الإسلامية بأوقات عصيبة تعود إلى عدة أسباب. وإننا نشعر جميعًا بالآلام والمشاكل التي يواجهها إخواننا وأخواتنا ليس فقط في العالم الإسلامي ولكن على مستوى العالم أجمع. وقد قال نبينا محمد المصطفى (صلى الله عليه وسلم): **"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى."** كما بيّن رسولنا الكريم، في أمثلة عديدة، كيف نظهر التعاطف والتراحم لجميع المخلوقات.

في الواقع، وعلى الرغم من أننا قد نكون منتشرين في ربوع الأرض، إلا أننا نشكل أفراداً من عائلة واحدة. لذا علينا التعاون والتنسيق فيما بيننا للتغلب على تلك المشكلات والعقبات التي تواجهنا، والوحدة هي كلمة السر التي تضمن نجاحنا. يمكننا التغلب على الصعاب بالوحدة والتعاون الفعال. هذا البيان صالح لجميع الدول الأعضاء وكذلك لجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. إن علينا استخدام مواردنا المحدودة على النحو الأمثل. وسوف يحقق التنسيق الفعال للأنشطة بكل تأكيد النتائج المثمرة المرجوة للدول الأعضاء.

شركاءنا الموقرين،

في ختام حديثي، أتمنى لكم النجاح في كافة مناقشاتكم التي تجرونها في اجتماع لجنة المتابعة الثالث والثلاثين. وأدعو الله سبحانه وتعالى أن تثمر جهودكم في تحقيق السلام والرخاء والرفاه للأمة الإسلامية.

شكرًا لكم.

المرفق
(٤)

الأصل: بالإنجليزية

رسالة سعادة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي
الى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)
(أنقرة، ١٠ مايو / أيار ٢٠١٧)

معالي السيد/ لطفي إلفان، وزير التنمية للجمهورية التركية
أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود
السادة ممثلي الوفود الموقرين
السيدات والسادة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ويشرفني أن أوجه لكم خطابي هذا في اجتماع لجنة المتابعة الثالث والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك). اسمحوا لي، أولًا وقبل كل شيء، أن أعبر عن عميق تقديري لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، والحكومة التركية وشعب الجمهورية التركية الشقيق لدعمه المتواصل لمنظمة التعاون الإسلامي بشكلٍ عام ولأنشطة الكومسيك على وجه الخصوص.

يُعقد اجتماع المتابعة هذا في وقتٍ تعاود فيه اقتصاديات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التعافي من الانخفاض الأخير في أسعار السلع الأساسية وما صاحبه من تباطؤ معدلات النمو في كلٍ من الدول المتقدمة والنامية على السواء. ولكن لحسن الحظ، تشير الإحصائيات والتنبؤات الحالية إلى انتعاش متوسط معدل النمو من ٣,٤% في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٦% و٤,٠% في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي. وبالمثل، شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي منحنى تصاعدياً في أنشطتها الاقتصادية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ١٣,٩ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١ إلى ١٧,١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥.

وبفضل تلك التوجهات المتغيرة، شهدت أنشطة منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي منذ آخر اجتماع لها انسجاماً ملموساً في سياسات تطوير البنية الأساسية وتطوير مشاريع التنمية المتكاملة. وتتمثل الأولوية البارزة الأخرى في دمج أطر التعاون بين دول الجنوب ودعم الدول الأقل تقدماً ضمن منظمة التعاون الإسلامي. تهدف هذه المقاربات إلى تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات منظمة التعاون الإسلامي وخلق فرص العمل، ولاسيما

بين الشباب والنساء والمجتمعات الريفية، وتوجيه اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي على مسار النمو والتنمية المستدامين.

ولهذا فقد شهدنا أثراً ملموساً للأولوية التي منحتها منظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنية الأساسية في برنامج العمل العشري الذي يحمل اسم «برنامج عمل منظمة العمل الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥». لذلك، فإنه لمن دواعي سروري أن أشير إلى أننا بصدد الانتهاء من مشروع سياسة تنمية البنية الأساسية وسياسات التكامل الإقليمي. حيث تهدف هذه السياسة إلى تضافر جهودنا على المستوى الوطني لتنمية السلع الإقليمية في مجال الزراعة والتنمية الريفية وتعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي والوصول إلى أسواق المنظمة ومعالجة تلك التحديات اللوجستية من خلال تطوير قطاع النقل.

وبعد تلقي مدخلات الدول الأعضاء، ارتكز محور وثيقة سياسة منظمة التعاون الإسلامي على دعم الدول الأعضاء في ستة مجالات للأولوية، خاصة في النقل والطاقة والاتصالات والخدمات البريدية والتجارة والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية. ستعمل السياسة على تنقيح البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، والذي اعتمد حتى الآن مشاريع تندرج ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأفريقية الأعضاء بالمنظمة. وتشمل هذه المشاريع وغيرها: تشييد وتحديث ٢،٥٠٠ كم من الطرق في ١٣ دولة من الدول الأعضاء، وإنتاج ٩٠٠ كيلو وات كهرباء في ٦ دول أعضاء وبناء أكثر من ٣٢٥ مدرسة جديدة و٨ جامعات و٣ كليات فنية و١٠ مستشفيات و١٢٠ عيادة، إضافة إلى زراعة ٨٠٠,٠٠٠ هكتار وتنفيذ ١٠ خطط لاحتياطيات الحبوب الاستراتيجية دعمًا للأمن الغذائي.

كما وتتناول السياسة أيضاً البرنامج الخاص بآسيا الوسطى، والذي جرى اعتماده مؤخراً بهدف تمويل المشاريع في أربعة قطاعات حيوية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهي الطاقة والنقل والزراعة والتجارة. وبوصفه أحد مكونات خطة منظمة التعاون الإسلامي للعمل في آسيا الوسطى، يمنح هذا البرنامج الإقليمي الأولوية لأنشطة التعاون التي تقوم بها المنظمة مع آسيا الوسطى في مجالات متنوعة، تشمل على سبيل المثال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير السلع الاستراتيجية وتطوير شبكة نوعية للنقل والمواصلات، وسياسات الصيانة والمعدات الضرورية وتطبيق تدابير سلامة النقل وتحديث البوابات الحدودية وتعزيز إنتاج المحاصيل وتحديث البنية الأساسية للري وتطوير مراكز التخزين والتوزيع وغيرها.

وعلاوة على ذلك، استمرت الاجتماعات الوزارية في القطاعات المختلفة، والتي تسعى إلى حشد الموارد وتضافر الإجراءات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات والجهود المتعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، في مراجعة السبل المتاحة لتنفيذ أهداف المنظمة المتفق عليها للعقد المقبل. وبدورها لم تدخر مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي جهدًا في إرساء برامج العمل بهدف تيسير مهام الكومسيك،و بخاصة تلك التي يضطلع بها مكتب المتابعة.

في هذا الصدد، يهدف المؤتمر الوزاري المعني بالنقل لمنظمة التعاون الإسلامي المقرر عقده في الخرطوم هذا العام إلى مواجهة التحديات اللوجستية في التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنظمة. سيقوم المؤتمر بمناقشة عدد من المواضيع، من بينها مشاريع النقل الإقليمية المستمرة مثل: السكة الحديدية بين داكار -

بورت سودان التي شيدتها منظمة التعاون الدولي؛ مكون النقل لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تنمية البنية الأساسية وسياسة التكامل الإقليمي: مشروع السكك الحديدية الممتد من كازخستان - تركمانستان -إيران وممر الطريق العابر للصحراء وغيرها. والأكثر من ذلك، بالنظر إلى حقيقة تحسين ربط المواصلات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعد من بين أكبر أولويات أجندة التعاون الاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي التي انخرطت في تنفيذ الدول الأعضاء عدد من مشاريع النقل في مختلف المناطق شبه الإقليمية. وبالتالي، سيكون عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي مواتيًا بالفعل، ويسرني هنا أن أبلغكم أن حكومة السودان عرضت بسخاء استضافة هذا المؤتمر في النصف الثاني من العام الحالي.

حضرة الرئيس،

السادة ممثلي الوفود الموقرين،

أما في مجال التجارة والنهوض بالاستثمار، فيسعدني أن أبلغ هذه اللجنة أنه رغم صعوبة مناخ العمل في بلادنا، فقد استمرت الزيادة المطردة في التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي خلال العام ٢٠١٦ بسبب مختلف الإجراءات التي قامت بها مؤسساتنا التجارية. وكان الهدف في نجاح إقامة المعرض التجاري الإسلامي في دورته الخامسة عشرة بالرياض، والاجتماعين الجانبيين لهيئات تشجيع التجارة والاستثمار في العاصمة السعودية الرياض بين ٢٢ - ٢٦ مايو / أيار ٢٠١٦، هو تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي الجديدة للتجارة البينية بين الأعضاء، لتصل إلى نسبة مستهدفة قدرها ٢٥% عام ٢٠٢٥. وفضلا عن ذلك، تعتبر تدخلات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال التمويل التجاري، والتي بلغت ٦,٤٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٦، ذات أهمية ملموسة. بدورها قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مدخلات في مجال ائتمان وتأمين الصادرات، بينما قدمت والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مدخلاتها المتعلقة بالتمويل الإسلامي للقطاع الخاص. وتهدف كل تلك الإجراءات إلى تحقيق الهدف المذكور أعلاه، والذي اعتمدته القمة الثالثة عشر لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول بالجمهورية التركية في أبريل / نيسان ٢٠١٦.

يسعدني أن أعلمكم بأن منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المعنية أقامت خلال العام ٢٠١٦ سلسلة من الأنشطة التي تحتفل بتسمية مدينة قونيا التركية مدينة السياحة بمنظمة التعاون الإسلامي للعام ٢٠١٦. وفضلا عن ذلك، نظمت حكومة المملكة السعودية مراسم تسمية المدينة المنورة مدينة منظمة التعاون الإسلامي السياحية لعام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتخطيط لعدد من الأنشطة الاحتفالية خلال هذا العام. وتمثل تلك الفعاليات فرصة جيدة لمعرفة المزيد عن تلك المدن، فضلا عن تحقيق زخم يدعم تعزيز التبادل السياحي بين بلدان المنظمة. إضافة إلى ذلك، سيقوم المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء السياحة،المقرر عقده في دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية بين ١٢ و ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ ، بمراجعة أنشطة المنظمة المعنية بتنمية السياحة الإسلامية والبنية الأساسية للسياحة وإطلاق المعارض السياحية للمنظمة، إلى جانب اختيار مدن السياحة في المنظمة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وغيرها.

وفي مجال الزراعة والأمن الغذائي، بلغ توحيد هياكل المنظمة الإسلامية الدولية للإغاثة مرحلة متقدمة، حيث انتهى وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية المقر الرئيسي وشيكة التوقيع بين هذه المؤسسة الجديدة المتخصصة في المنظمة وحكومة كازخستان خلال الشهر الحالي. ويُفضي ذلك بالطبع إلى الإطلاق الوشيك لخطة العمل الخمسية في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. فضلا عن ذلك، واصلت مؤسسات المنظمة المعنية مثل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية عقد برامج التدريب وبناء القدرات، فضلا عن مشاريع التمويل في هذا المجال في دول المنظمة.

وفي سياق النهوض بتنمية الاقتصاد الإسلامي والمنتجات المالية الإسلامية، فقد أطلقت المنظمة سلسلة من الأنشطة في مجال التمويل الإسلامي متناهي الصغر والسياحة الإسلامية وممارسات العمل الإسلامي. في هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم بأن الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، والذي عقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا الشهر الماضي، قد أوصى بتوضيح ثلاثة أطر قانونية هامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الاعتراف المتبادل بالمهارات والاتفاقية الثنائية بشأن تبادل مهارات العمل واستراتيجية سوق العمل بالمنظمة.

من شأن تلك الآليات الثلاثة دعم تعزيز التعاون بين دول المنظمة في هذا القطاع الحيوي. وفي سياق مماثل، أوصت ورشة العمل بشأن النهوض بالبحث ودراسة المفاهيم والممارسات الإسلامية في مجال العمل، والتي انعقدت في جاكرتا، إندونيسيا في أعقاب اجتماع اللجنة التوجيهية الثانية، بإجراء المزيد من البحوث والدراسات إلى جانب صياغة معايير العمل الإسلامي، وغيرها من التوصيات. وعليه، يناقش المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل المقرر عقده في السعودية في الفترة من ٢٩-٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ أطر العمل الجديدة وآليات تنفيذها.

أصحاب السعادة،

السادة ممثلي الوفود الموقرين،

قبل أن أختتم حديثي، أود أن أؤكد على رغبتي الملحّة في تعزيز المكاسب والإنجازات المتحققة بالفعل في المجالات المذكورة، بفضل التعاون والتنسيق الوثيق مع لجنة متابعة الكومسيك. ونسعى في نفس الوقت إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة للكومسيك بجدّ ودأب.

أشكركم على حسن إصغائكم وأتمنى لكم جميعًا مداولات ناجحة في هذا الاجتماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرفق

(٥)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الاجتماع الثلاثين للجنة الدورة
(أنقرة، ٩ مايو ٢٠١٧)

١. عُقد الاجتماع الثلاثون للجنة الدورة التابعة للكومسيك في ٩ مايو/أيار ٢٠١٧ على هامش الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك.

٢. ترأس الاجتماع السيد محمد متين إكر، المدير العام بمكتب تنسيق الكومسيك. إلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك، حضرت الاجتماع المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

٣. وقد وافق الاجتماع على البنود التالية من جدول الأعمال للتداول بشأنها:

- تنفيذ استراتيجية الكومسيك: إسهامات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك
  - قائمة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمتماشية مع استراتيجية الكومسيك والتوصيات الوزارية الخاصة بسياسات الكومسيك
  - مسألة قياس أثر أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
- تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
  - تطوير برامج تستغرق عدة سنوات لبناء القدرات التقنية
- الإسهامات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥
- ما يستجد من أعمال

تنفيذ استراتيجية الكومسيك: إسهامات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك

٤. إذ سلطت اللجنة الضوء على أهمية إسهامات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تحقيق استراتيجية الكومسيك وتوصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات، فقد استعرضت اللجنة الأنشطة التي تمت والمخطط إتمامها في المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، تماشياً مع استراتيجية الكومسيك للفترة من ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٦ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ استنادا إلى مجالات التعاون،

ولاسيما التجارة والنقل والاتصالات والسياحة والزراعة والتخفيف من حدة الفقر والتعاون المالي. كما أحاطت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة اللجنة بالأنشطة المزمع القيام بها.
(ترد قائمة الأنشطة المنظمة والمزمع تنظيمها من قبل المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المتوافقة مع استراتيجية الكومسيك في الفترة من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ في المرفق ١)

٥. وقد أحاط مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة علماً بأنه من إجمالي ٢٣٥ نشاط قامت بها/ستقوم بها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في الفترة المستعرضة، تم تنفيذ/سيتم تنفيذ ٣٦,٦% في مجال التجارة بالإضافة إلى نسب تبلغ ٢٤,٣% في مجال التخفيف من حدة الفقر و٩,٨% في مجال التعاون المالي و ٩,٤% في الزراعة و ٤,٧% في السياحة و ٤,٧% في النقل. كما أُحيطت اللجنة علمًا فيما يتعلق بنوع الأنشطة، حيث ركزت المؤسسات بشكل خاص على برامج التدريب والمساعدة الفنية (٣٠,٦%) ومختلف اجتماعات الخبراء (١٦,٦%) وورش العمل (١٤,٩%) في الفترة بين ديسمبر ٢٠١٦ ونوفمبر ٢٠١٧. نظراً لأن التقارير البحثية والدراسات تشكّل ٨,٤ بالمائة فقط من إجمالي الأنشطة، فقد سلطت اللجنة الضوء على أهمية إجراء مزيد من التقارير البحثية والدراسات في المستقبل.

٦. وأحاط مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة علمًا بشأن المواضيع فيما بين القطاعات التي سيدعمها مكتب تنسيق الكومسيك في مشروع الدعوة الخامس الذي يجري في سبتمبر / أيلول ٢٠١٧ في إطار صندوق تمويل مشاريع الكومسيك. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية تقديم المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لمقترحات المشاريع من أجل تحقيق توصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات. أكدت اللجنة أن توصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات يجب أن تفيد المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تخطيط أنشطتها وبرامجها المستقبلية في مجال التعاون.

٧. وبهدف إبراز أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل أفضل، يتماشى مع استراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسات التي تم تبنيها على المستوى الوزاري، طلبت اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تبين بدقة مدى ارتباط أنشطتها بتوصيات السياسات المدرجة في قوائم أنشطتها.

٨. وإذ سلطت اللجنة الضوء على أهمية قياس أثر تنفيذ الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، طلبت اللجنة من المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي استعراض أفضل ممارساتها في هذا الجانب المهم، وطلبت من مكتب تنسيق الكومسيك عرض ممارسات المؤسسات/المنظمات الدولية الأخرى في هذا الشأن لاجتماع لجنة الدورة التالية.

تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

٩. وفيما يتعلق بالبند الفرعي تحت عنوان «تطوير برامج بناء القدرات التقنية على مدى عدة سنوات»، قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) بإحاطة اللجنة علمًا بملاحظات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومكتب تنسيق الكومسيك بشأن «برنامج التعاون/بناء القدرات في مجال تيسير التجارة لعدة سنوات من أجل تحسين التعاون الإقليمي والتواصل السلس.» شكرت اللجنة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) على جهودها، وطلبت من بقية المؤسسات مشاركة آرائها وطلبت من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) مراجعة الوثيقة سالفة الذكر وتعميم الوثيقة بعد مراجعتها على المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي قبل شهر واحد من موعد انعقاد اجتماع لجنة الدورة لمواصلة المداولات.

الإسهامات المحتملة للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

١٠. قام مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بإبلاغ اللجنة بأنه قد تم توزيع «الدراسة الاستقصائية حول أولويات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة» على الدول الأعضاء تماشيًا مع القرارات ذات الصلة للدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين للكومسيك، حيث أوردت الدول الأعضاء السبعة والعشرون استجاباتها الكاملة أو الجزئية إلى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. كما أُحيطت اللجنة أيضًا بأن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية سيرفع تقريراً بشأن استجابات الدول الأعضاء للدراسة الاستقصائية إلى الدورة الوزارية للكومسيك.

١١. راجعت اللجنة نموذج قائمة أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن أهداف التنمية المستدامة» التي اقترحها مكتب تنسيق الكومسيك تماشيًا مع القرار ذي الصلة للدورة الوزارية الثانية والثلاثين للكومسيك. بعد المداولات، طلبت اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تدلي بآرائها وتعليقاتها على النموذج المذكور في غضون شهر واحد، وبخاصة فيما يتعلق بتبسيطها. ومن هذا المنطلق، طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك مراجعة وتبسيط الصيغة المقترحة، آخذاً بالاعتبار ملاحظات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

١٢. وفيما أكدت اللجنة على أهمية مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، فقد ركزت على تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر في جميع الوثائق على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، ومنها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام ٢٠٢٥: برنامج العمل واستراتيجية الكومسيك.

تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥

١٣. وفيما يخص تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥: برنامج العمل، أكدت اللجنة على أهمية الحصول على مدخلات الدول الأعضاء، فضلًا عن المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة في تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥: برنامج العمل. وفي هذا الصدد، أشارت اللاجنة إلى أن اللجان الدائمة، بما فيها الكومسيك، ستكون ذات فائدة ملموسة كل في مجالها، لتسريع تلقي المدخلات من الدول الأعضاء.

ما يستجد من أعمال

١٤. اختتم اجتماع اللجنة بتوجيه الشكر.

المرفق
(٦)

الأصل : بالإنجليزية

جـــدول أعمـــــال

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(أنقرة، ١٠-١١ مايو/ أيار، ٢٠١٧)

١. إفتتاح الاجتماع وإعتماد جدول الأعمال

٢. تقرير عن استراتيجية الكومسيك وتنفيذها

٣. تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي – ٢٠٢٥: برنامج العمل

٤. التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي

٥. تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الإقتصادي

٦. تحسين النقل والاتصالات

٧. تطوير قطاع السياحة بصورة مستدامة وقابلة للتنا فس

٨. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على إستمرارية الأمن الغذائي

٩. التخفيف من حدة الفقر

١٠. تعميق التعاون المالي

١١. التحضيرات لتبادل وجهات النظر بشأن "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"

١٢. مسودة جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثون للكومسيك

١٣. مواضيع أخرى

١٤. إعتماد التقرير

المـرفـق
(٧)

الأصل : بالإنجليزية

التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) العامل المعني بالتجارة

عقد فريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة بنجاح اجتماعه التاسع في التاسع من مارس ٢٠١٧ بأنقرة، تركيا تحت شعار "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي". تداول الفريق العامل المعني بالتجارة، أثناء الاجتماع، فكرة مقاربة السياسات ذات الصلة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد بين الدول الأعضاء. تولى مكتب تنسيق الكومسيك مهمة إرسال الوثيقة الصادرة وفقًا للنتائج الأساسية للدراسة التحليلية المعدة خصيصًا للاجتماع التاسع لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة والتي تحمل عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات إلى جهات التنسيق التابعة لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

مشورة السياسات الأولى: تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات القومية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية

يعتبر إطلاق عملية إستراتيجية تؤدي إلى وضع وثيقة إستراتيجية موجزة خطوة حاسمة في عملية تطوير تخليص المعاملات من مكان واحد. ترسم القرارات المتخذة في المراحل المبكرة من مبادرة تخليص المعاملات من مكان واحد عمليات تخطيط النظام وتصميمه وتطويره؛ حيث يعتبر نظام تخليص المعاملات من مكان واحد التزامًا طويل الأجل تجاه التحول عن مفهوم وجود عدد كبير من الجهات المعنية. ومن ثم، على هذه الجهات المعنية، ولا سيّما الأوساط التجارية، المشاركة عن كثب في مرحلة التصميم. يؤكد منظور الأوساط التجارية أن نظام تخليص المعاملات من مكان واحد يلبي احتياجاتهم مثلما يلبي احتياجات الوكالات الحكومية. يجب دمج جهات استشارية، مثل لجان تيسير التجارة، في عملية تطوير إستراتيجية تجارية. علاوة على ذلك، لابد من أخذ المنظور الإقليمي في الاعتبار لدى تصميم أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد.

يجب أن تعتمد إستراتيجية تخليص المعاملات من مكان واحد على التعرف على المتطلبات التجارية والتقنية وتحديد الأولويات ووضع الأهداف الواضحة ومؤشرات الأداء القابلة للقياس لتكون نبراسًا لمشروع تخليص المعاملات من مكان واحد. وبمجرد تشغيل نظام تخليص المعاملات من مكان واحد، يصبح من الضروري مواصلة قياس أدائه وتحديد معيار كيفي وكمي للأداء لتوصيل الخدمة. لا بد من إجراء تحليل يتناول التكاليف والفوائد في أثناء إعداد الرؤى والوثائق الإستراتيجية.

مشورة السياسات الثانية: تحسين مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال

الأساس المنطقي:

يمثل نظام تخليص المعاملات من مكان واحد تحولًا رئيسًا عن النهج الذي تعمل به الوكالات الحكومية وعن كيفية تفاعلها مع الأوساط التجارية. يتطلب هذا التحول تعديل إطار العمل التنظيمي المعمول به فيما يتصل باستيراد السلع وتصديرها ومرورها وتعديل الممارسات التشغيلية والعمليات التجارية. لا يمكن أن يؤتي نظام تخليص المعاملات من مكان واحد نتائجه بنجاح إلا بتعريف هذه التعديلات على نحو واضح والعمل على تنفيذها على وجه السرعة. ويستلزم ذلك دعمًا سياسيًا قويًا لتنفيذ التعديلات عبر الوكالات والدوائر الحكومية.

إن تحليل السياسات والإجراءات الحالية (الحالة الراهنة) للوكالات يعد نقطة البدء لإجراء التعديلات؛ حيث يتيح فرصة التعرف على العقبات التشغيلية القائمة والمحتملة. لا بد من إعادة تنظيم العمليات التجارية (الحالة المستقبلية) بغرض الإسراع بالمعالجة والتفاعل وتبسيطهما وتنسيقها. يجدر تنظيم الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية وفقًا للعمليات المعاد تصميمها. وعلى هذا النحو، فإنه لمن دواعي الأهمية البالغة، لتنفيذ معاملات لا ورقية أو بلا أوراق، وضع إطار العمل القانوني للوثائق الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية في موضعه الصحيح على المستوى الوطني، وعلى المستوى فوق الوطني، متى أمكن تطبيقه.

مشورة السياسات الثالثة: منح الأولوية لمرونة، وقابلية تأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد

الأساس المنطقي:

تنفيذ التعديلات العملياتية التعزيزية لتخليص المعاملات من مكان واحد بغرض الوصول إلى تحسين قابلية الوصول وتحسين التكلفة وجودة الخدمات. لا بد من المداومة على إدماج البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والأهداف التجارية وتقديم الدعم الكامل للمتطلبات الوظيفية للجهات المعنية التي تمثل جزءًا من بيئة نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. كما أنه لا بد لكافة الجهات المعنية من الوعي منذ المراحل المبكرة لعملية التصميم بمدى إسهام البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف نظام تخليص المعاملات من مكان واحد وأثره في تكلفة هذه المعاملات.

يجب أن تمتاز البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بالمرونة والقدرة على التأقلم لتسع التغيرات السريعة التي يشهدها تطور تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتنوعة ولدمج التطورات التقنية الجديدة وتقديم خدمات جديدة بمرور الزمن. إضافة إلى ذلك، لا بد للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات من أن يكون لديها القدرة على دمج الأنظمة والتطبيقات المتنوعة لتكنولوجيا المعلومات ودعمها. ومن ثم، فإنه لا بد من أخذ قابلية التشغيل البيني، بمعنى القدرة على تقديم عمليات تجارية تعاونية وشبكية ومترابطة في الاعتبار لدى تعريف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد؛ حيث إن توافرها واستمراريتها على المستوى التجاري يمثلان أحد أهم أوجه نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. ولضمان عنصري التوافر والاستمرارية التجارية، تحتاج تصميمات مشاريع تخليص المعاملات من مكان واحد إلى حمايتها من الكوارث البشرية والطبيعية بنظام يتسم بالقدرة على معالجة الأخطاء والاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات خارج الموقع.

مشورة السياسات الرابعة: تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد

<u>الأساس المنطقي:</u>

لسنوات طويلة ظلت أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد محض جهود وطنية. ولكن مع ازدياد عدد المشاريع الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد تتنامى إمكانية دعم مزيد من الفوائد التي تخدم الأوساط التجارية وأوساط النقل عن طريق تعزيز التبادل بين الدول والأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد. تهدف هذه النُهُج الإقليمية إلى تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة إلكترونيًا وتلقائيًا.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مبادرات أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الافتقار إلى الترابط والقدرة على العمل المشترك والبيانات والعمليات المتوافقة على مستوى أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد. وعلى هذا النحو، من الضروري أن يسير دعم المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعمل بالفعل بنظام تخليص المعاملات من مكان واحد جنبًا إلى جنب مع تشجيع أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد على المستوى الوطني.

يمكن لهذه المشاريع أن تركز على تبادل وثائق مختارة ضمن العمليات التجارية المحددة بوضوح، مثل شهادات المنشأ داخل الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعتبر عضوًا بإحدى مناطق التجارة الحرة أو أحد الاتحادات الجمركية. من شأن هذه المشاريع أن تشجع على الالتزام بالمعايير المشتركة لتبادل البيانات والمعلومات.

أدوات تنفيذ المشورات الخاصة بالسياسات

- ***الفريق العامل الزراعي بالكومسيك:*** يوصى الفريق العامل الزراعي في اجتماعاته اللاحقة بتوضيح مناطق السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

- ***تمويل مشاريع الكومسيك:*** في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنويًا؛ حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بالفرق العاملة، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.

المرفق
(٨)

الأصل : بالإنجليزية

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن
الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

السادة الموقرون أعضاء مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

انعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات بنجاح في ١٦ مارس ٢٠١٧، في مدينة أنقرة، تركيا تحت عنوان "زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأجرت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات خلال هذا الاجتماع مداولات بشأن تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في انتشار الإنترنت عريض النطاق. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقًا للنتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد للاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات.

أ ـ التوصيات المتعلقة بالسياسات لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: إعداد الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق بمشاركة جميع الجهات المعنية

الأسباب المنطقية:

الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق عبارة عن وثائق هامة تشتمل على السياسات التي تحدد الأهداف المتعلقة بزيادة تغطية وانتشار الإنترنت عريض النطاق للدول المعنية (مع التمييز بين خدمات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، والتي توضح مفهوم التكنولوجيا والمنافسة ونماذج الاستثمار. وانطلاقًا من هذا المنظور، تهدف الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق إلى ضمان الوصول السريع وعالي الجودة للإنترنت عريض النطاق بأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع، فضلاً عن تعزيز المنافسة فيما بين القطاعات. إضافةً إلى ذلك، تسهم الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق في تيسير تطوير آليات جمع البيانات وكذلك مراقبة وتقييم التقدم المحرز.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة من السكان

الأسباب المنطقية:

تمثل الثقافة الرقمية[١] أهمية بالغة لجني الفوائد الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويطالب الأفراد الذي يتمتعون بمستوى كافٍ من الثقافة الرقمية بخدمات الإنترنت عريض النطاق، حيث يمكنهم بالاستعانة بتلك الخدمات توفير قيمة إضافية. ويمكن تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة من السكان (كبار السن، والمناطق الريفية الفقيرة، وما إلى ذلك). ويجب أن تكون برامج الثقافة الرقمية المضمنة في نظام التعليم الرسمي محورية وواسعة النطاق، وأن تركز على تحسين مهارات استخدام الأجهزة والخدمات. وعلى الجانب الآخر، يمكن إطلاق البرامج غير الرسمية عن طريق عروض التدريب عبر الإنترنت، وإنشاء المراكز المحلية للدخول إلى الإنترنت في المناطق ذات الاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ البرامج في المدارس الحكومية أو المراكز الثقافية بالتعاون مع السلطات المحلية، وإرسال المدربين إلى المناطق الريفية.

ب ـ التوصيات المتعلقة بالسياسات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة مختلفة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

١. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة [٢]متقدمة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تحقيق هدف تغطية الإنترنت عالي السرعة للمناطق الريفية والنائية خلال مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح[٣] وعن طريق الدعم المباشر بغية تحسين الجدوى الاستثمارية للإنترنت عريض النطاق

الأسباب المنطقية:

يتوفر الإنترنت عالي السرعة عريض النطاق بالفعل في المناطق الحضرية والضواحي في الدول المتقدمة. ولا يزال توفير تغطية إنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والمناطق النائية يمثل تحديًا كبيرًا أمام الدول المتقدمة. وبالعمل على تخفيف بعض قيود الجدوى الاقتصادية، فإن الوسائل التي تجمع بين مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح والدعم المباشر تهدف إلى معالجة تلك المشكلة. وللعمل على تحسين نشر شبكات الجيل التالي في المناطق الريفية، يمكن للدول الأعضاء تشجيع موفري خدمات الإنترنت بمنحهم مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح، مما يعفيهم من الالتزام بمشاركة الشبكة مع المنافسين في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، يمكن كذلك الاستفادة من الدعم، كآلية تمويل مشترك، في نشر البنية التحتية للإنترنت عريض النطاق في المناطق ذات عائد الاستثمار المحدود.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: إصدار مراسيم بمنح حوافز مالية لموفري خدمات الإنترنت لنشر الجيل الرابع G4

الأسباب المنطقية:

فيما يتعلق بانتشار الإنترنت عريض النطاق، انتشر الجيل الثالث G٣ انتشارًا كاملاً في معظم الدول الأعضاء المتقدمة ومتوسطة التنمية في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذه المرحلة، انتشرت تكنولوجيا الجيل الرابع

[١] تُعرف الثقافة الرقمية على أنها "القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، أو أدوات الاتصال، أو الشبكات لتحديد مواقع المعلومات وتقييمها واستخدامها وإنشائها" (هوج وبراير، ٢٠١٠).

[٢] "الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة متقدمة" تشير إلى الدول التي تتمتع باستخدام وتغطية عالية للإنترنت عريض النطاق.

[٣] تشير مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح إلى غياب الإلزام القانوني لتوفير الوصول إلى الإنترنت، على الأقل لفترة محددة مسبقًا من الوقت.

في ٤١ دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أن معدلات التغطية لا تزال منخفضة للغاية، حيث إن المستفيد الرئيسي منها هو سكان المناطق الحضرية. ولا يرغب كثير من موفري خدمات الإنترنت في تحقيق انتشار كامل للجيل الرابع قبل تحقيق عائد معقول من الجيل السابق. وعليه، ولتسريع انتشار الجيل الرابع، يمكن للحكومات إصدار مراسيم بمنح حوافر مالية لموفري الخدمات. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من ميزة الإعفاء من الضرائب لتوفير معدات الشبكات. علاوة على ذلك، يمكن للحكومات تقليل تكاليف ترخيص الطيف الترددي.

٢. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة [٤]متوسطة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تقليل تكلفة خدمات الإنترنت عريض النطاق من خلال مبادرات السياسات العاملة المستهدفة

<u>الأسباب المنطقية:</u>

إن زيادة الطلب يمثل أكبر تحدٍ تواجهه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ينتشر بها الإنترنت عريض النطاق انتشارًا متوسطًا. ولتقليل أسعار الوصول إلى الإنترنت للمستخدم النهائي، يمكن للحكومات إما تقليل الضرائب على الخدمات والأجهزة أو توفير دعم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قسيمة عادية أو رد أموال الضرائب للفئات المؤهلة من السكان (على سبيل المثال، التلاميذ). ويتمثل الخيار الثاني في التفاوض على اتفاقيات تبرم بين الحكومة وموفري خدمات الإنترنت عريض النطاق في القطاع الخاص لعرض أسعار مخفضة لبعض الفئات. أما الخيار الثالث فيشمل عرض وصول مجاني إلى الإنترنت من خلال خدمات الواي فاي الموجودة في المناطق العامة، مثل الساحات والمكتبات ومراكز النقل كمحطات الحافلات والمطارات.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تقليل العوائق اللغوية والثقافية من خلال تطوير محتوى وتطبيقات وأنظمة أساسية محلية مألوفة للمستخدم.

<u>الأسباب المنطقية:</u>

للعوائق الثقافية واللغوية أثر سلبي على طلب خدمات الإنترنت عريض النطاق. وكذلك، فإن عدم وجود محتوى باللغات المحلية وعدم الارتباط الثقافي يمثلان عائقًا أساسيًا في استخدام الإنترنت. فمن الواضح أن الترابط اللغوي والثقافي يشجع الأفراد على زيادة استخدام الإنترنت. وردًا على هذا التحدي، على الحكومات أن تتعاون مع القطاع الخاص في تعزيز تطوير محتوى رقمي محلي، وتطبيقات أنظمة أساسية مألوفة للمستخدم، مما يسهم في زيادة انتشار الإنترنت.

٣. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة [٥]أولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: عرض خدمة إنترنت عريض النطاق بسعر منخفض للمستخدمين بواسطة شركات توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المدعومة من الحكومة أو المملوكة للدولة.

[٤] الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تمر بمرحلة تنمية متوسطة لديها تغطية متقدمة بوجه عام على الرغم من الانتشار المحدود للإنترنت عريض النطاق.

[٥] الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة أولية تشير إلى الدول التي تحتاج إلى زيادة كل من العرض والطلب على خدمات الإنترنت عريض النطاق. وبالنسبة لهذه الدول، يجب منح مجموعة من الحوافز المالية لنشر البنية التحتية ووضع سياسات لتحفيز الطلب من أجل زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق.

الأسباب المنطقية:

الدول التي تمر بالمرحلة الأولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق هي بوجه عام تلك الدول التي لم تخصخص قطاع الاتصال بالكامل. كما يؤثر غياب المنافسة بشكل مباشر على القدرة على تحمل نفقات خدمات الإنترنت عريض النطاق. وفي إطار العمل هذا، نظرًا لأن القدرة على تحمل النفقات لا تزال تمثل أكبر المشكلات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المرحلة الأولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق، يمكن لشركات توفير خدمات الإنترنت عريض النطاق المملوكة للدولة تحمل مسؤولية، بصفتها كيان خدمي عام، توفير خدمات الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق بتكلفة معقولة للمستخدم النهائي. الأمر الذي قد يشجع الشركات الخاصة على خفض الأسعار.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق منخفضة السعر أو المجانية المخصصة لفئات السكان المحرومة من تلك الخدمات.

الأسباب المنطقية:

إن قدرة الفئات السكانية الاجتماعية المحرومة من الخدمات على تحمل تكلفة الحصول على خدمات إنترنت عريض النطاق محدودة. ويمكن للحكومات وضع سياسات مناسبة لخلق بيئة ملائمة تتيح للمجموعات المحرومة من الخدمات إمكانية تحمل تكلفة خدمات إنترنت عريض النطاق. كما يمكن للحكومات توفير وصول مجاني إلى الإنترنت في المؤسسات العامة مثل المدارس والمكتبات والعيادات الصحية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن للحكومات تشجيع الشركات الخاصة على عرض خدمات إنترنت عريض النطاق بأسعار مخفضة لفئات السكان المحرومة من الخدمات. ويمكن تحقيق هذا الأمر في سياق وضع خطة قومية للإنترنت عريض النطاق. وبدلاً من ذلك، يمكن تحقيق هذا الأمر كجزم من الاتفاق بين الجهة الرقابية الحكومية وموفر خدمة إنترنت خاص كشرط للسماح للأخير بوضع مبادرة خاصة (على سبيل المثال، دمج أو استحواذ).

المـرفـق
(٩)

الأصل : بالإنجليزية

مشروع مبادئ الكومسيك التوجيهية المواتية سياحيا للمسلمين
بشأن تنظيم منشآت الإقامة
مكتب التنسيق مع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري(كومسيك)
فبراير ٢٠١٧

بدأت الشركات السياحية في جميع أنحاء العالم، مع ازدياد أعداد المسافرين المسلمين الذين لديهم احتياجات فريدة ذات أساس ديني، في النظر بعين الاهتمام لاحتياجات لهذه الشريحة المتنامية والمربحة من السوق. تُعَرَف السياحة المواتية للمسلمين بأنها "أنشطة المسافرين المسلمين الذين لا يرغبون في الإضرار باحتياجاتهم الدينية عند السفر لغرض ما، وهو أمر مسموح به". [٦]

بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لسوق السياحة المواتية للمسلمين، أمرت الكومسيك بإجراء الدراسات الثلاث التالية بشأن السياحة المواتية للمسلمين:

١. *السياحة المواتية للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*
٢. *السياحة المواتية للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة المواتية للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*
٣. *السياحة المواتية للمسلمين (MFT): تنظيم منشآت الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*

وقد تم عرض نتائج الدراسة الثالثة بشأن السياحة المواتية للمسلمين – تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالسياحة الذي عقد في ١٦ فبراير ٢٠١٧ في أنقرة.

بدأت صناعة السياحة، في الأعوام الأخيرة، في إدراك ومعالجة الاحتياجات المختلفة للمسافرين المسلمين. ينظر العديد من مقدمي خدمات السفر إلى السياحة المواتية للمسلمين باعتبارها سوقا واعدة. لا يوجد توافق في الآراء حاليا بشأن عناصر السياحة المواتية للمسلمين اللازم إدراجها. ومع ذلك، تعتمد منشآت الإقامة في اتخاذ قرارها على أساس سهولة التنفيذ والتكلفة والتأثير المتوقع على الضيوف غير المسلمين. وتظهر الدراسات السابقة أن هناك تداخل بين احتياجات المسافرين المسلمين وغير المسلمين في بعض المناطق، مثل موقع الفندق وسعره، وهي أمور تعتبر حاسمة للمسافرين، بغض النظر عن الانتماء الديني. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسلمين وغير المسلمين على حد سواء يثمنون العديد من الخصائص التي تعد من معايير الجودة التقليدية، بما في ذلك النظافة والرحابة والتوافق. ومع ذلك، فقد أشار البحث إلى أن المسافرين المسلمين لديهم احتياجات محددة تتعلق بالإيمان؛ والبعض منها قد يتعارض مع احتياجات المسافرين من غير المسلمين، بما في ذلك، على سبيل المثال عدم وجود الكحول في مبان الفندق. ونظرا لتفاوت مستويات السياحة المواتية للمسلمين من الخدمات والمرافق التي تقدمها صناعة السياحة فهناك حاجة إلى التنظيم، ولا سيما في قطاع الإقامة.

واستنادا إلى *دراسة السياحة المواتية للمسلمين – تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*، والتي تتضمن رؤى مستقاة من دراسات حالة ودراسات استقصائية ومقابلات مع الخبراء بالإضافة إلى تحليلات للمعايير القائمة، فإن هذه الوثيقة تعرض المبادئ التوجيهية الأساسية لتنظيم

[٦] "السياحة المواتية للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي." كومسيك، فبراير ٢٠١٦. الموقع الإلكتروني.

السياحة المواتية للمسلمين لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وللبلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة. وهي تقدم الاعتبارات الرئيسية الواجب اتباعها عند تقييم وإرساء المبادئ التوجيهية العامة للسياحة المواتية للمسلمين، والمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق فيما يخص ذلك النوع من السياحة لمختلف مستويات الاستعداد لها عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأخيرا، تم في هذه الوثيقة تلخيص خيارات وضع سوق السفر للسياحة المواتية للمسلمين.

التقييم ووضع المعايير للمبادئ التوجيهية للسياحة المواتية للمسلمين

توصي الدراسة سالفة الذكر بقوة بتنظيم عناصر السياحة المواتية للمسلمين داخل قطاع الإقامة (وإن يكن ذلك على مستوى متفاوت تبعا لبيئة البلد ونضجها)، بالنظر إلى ردود الفعل القوية التي تتوفر من الدراسات الاستقصائية والتعبير الواضح عن الأنواع المطلوبة من الخدمات.

في استبيان المستهلكين الذي أجري لأغراض هذه الدراسة، ألقى المستجيبون أهمية كبيرة على الأغذية الحلال التي ينظمها معيار إقامة موائم للمسلمين؛ اعتبر ٩٩ في المائة من المستطلع رأيهم أن ذلك أمر مهم (٨٣ في المائة صنفوا ذلك أنه مهم للغاية). أعقب ذلك مناقشة تقديم خدمات شهر رمضان، مثل بوفيهات الإفطار، التي اعتبر ٩٥ في المئة من المستطلعين أنها مهمة، يليها اتجاه القبلة في غرفة الفندق، والذي قيمه ٩٤ في المئة من المستطلعين بأنه أمر مهم.

يوفر تنظيم السياحة المواتية للمسلمين للضيوف ضمانا بالأصالة، وخاصة في حالة الغذاء الحلال، وهو يوفر توقعات متطابقة ويدعم النظام البيئي الصديق للأسرة وهو أمر مفيد للضيوف المسلمين وكذلك للنمط الرئيسي من النزلاء المسافرين مع أسرهم.

التحليل والنتائج الرئيسية للتقرير البحثي بعنوان *"السياحة المواتية للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"* و*"السياحة المواتية للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة المواتية للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"* والتي تم إعدادها بالفعل لصالح الفريق العامل بالسياحة في الكومسيك، ويمكن أيضا أن تستخدمه البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنظيم أماكن الإقامة المواتية لسياحة المسلمين.

المبادئ التوجيهية العامة للخدمات والمرافق المواتية للمسلمين

سوف تختلف صلة الخدمات والمرافق بالسياحة المواتية للمسلمين حسب طبيعة البلد. يوضح الرسم البياني أدناه تقسيم البلدان استنادا إلى ما إذا كانت الدولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي أم لا، واستنادا إلى مستوى نظم السياحة المواتية للمسلمين الإيكولوجية المتاحة.

تقسيم البلدان – نظام السياحة المواتية للمسلمين الإيكولوجي

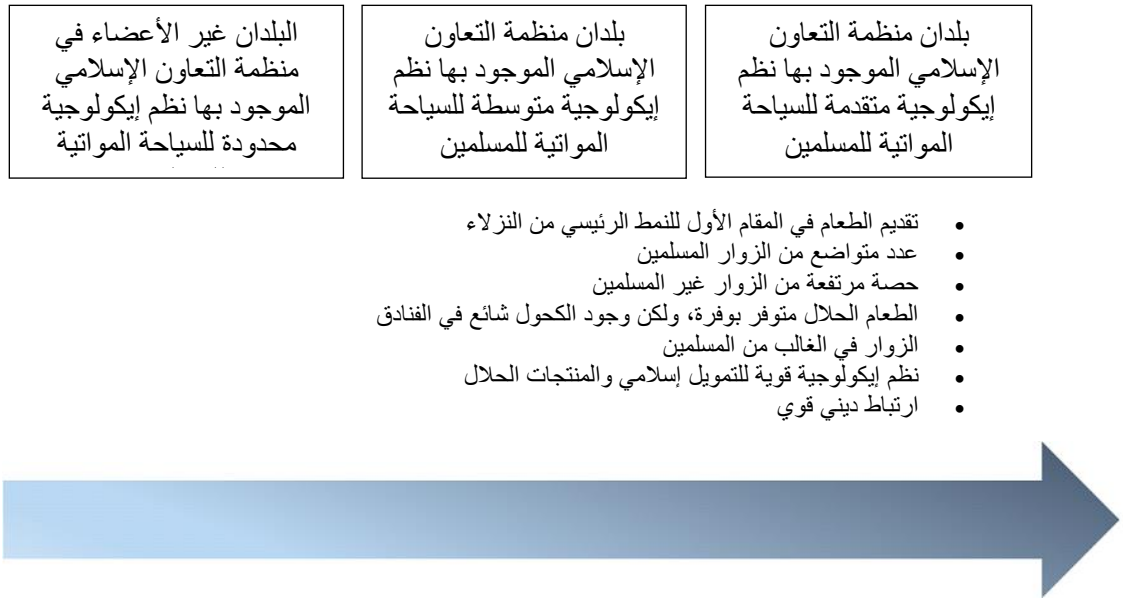

استنادا إلى استعراض مختلف المبادئ التوجيهية القائمة بشأن السياحة المواتية للمسلمين، ترد أدناه قائمة موجزة بالمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق الخاصة بالسياحة المواتية للمسلمين لكل فئة من فئات البلد الموصوفة أعلاه.

١. خدمات ومرافق السياحة المواتية للمسلمين المتاحة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المحدودة للسياحة المواتية للمسلمين

يمكن للمنشآت، في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، جذب المستهلكين المسلمين بطريقة عملية عبر تقديم خدمات أساسية منخفضة التكلفة تكون سهلة التنفيذ ولها تأثير منخفض على النزلاء من النمط الرئيسي.

يمكن إيجاز الخدمات والمرافق الموصى بها على النحو التالي:

١. توفير بعض خيارات الطعام الحلال
٢. رفع الكحول من الثلاجات الصغيرة في غرف النزلاء المسلمين
٣. توفير اتجاه القبلة (للصلاة) في الغرف.
٤. توفير قائمة بمطاعم الأكل الحلال وإرشادات الوصول إلى المساجد المحلية
٥. توفير سجادة صلاة ومواقيت الصلاة عند طلبها
٦. تدريب العاملين على الوعي بمبادئ السياحة المواتية للمسلمين

ومعظم هذه الخدمات والميزات، في حين أن لها أهمية كبيرة للضيوف المسلمين، ليس لها تأثير يذكر على الضيوف من التيار الرئيسي وهي منخفضة التكلفة.

٢. خدمات ومرافق السياحة المواتية للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متواضعة للسياحة المواتية للمسلمين

توجد ثلاثة خدمات عملية تنتسب إلى السياحة المواتية للمسلمين وتهم الضيوف المسلمين، وهي سهلة التنفيذ ولها تأثير منخفض على الضيوف السائدين، وينبغي أن تنشئها مرافق الإقامة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متواضعة للسياحة المواتية للمسلمين. وهذه الخدمات الثلاث، كما هي موضحة في المخطط التالي، تشمل ما يلي[٧]:

١. تقديم الغذاء الحلال المعتمد حصريا (مع وضع حصول مطابخ الفندق على شهادة الحلال في الاعتبار)
٢. توفير سجاجيد صلاة في الغرف
٣. التكيف لاستيعاب توقيت وعناصر قائمة طعام وجبة رمضان.

يجوز تقسيم خدمات ومرافق السياحة المواتية للمسلمين التي يمكن أن يقدمها مقدمو خدمات الإقامة على أساس ما إذا كان تنفيذها منخفض أو مرتفع التكلفة وكذلك تأثيرها من جهة تأثيرها الضيوف غير المسلمين (ما إذا كان تنفيذ الخدمة الجديدة سيكون له تأثير منخفض أو مرتفع على النزلاء المسلمين). يسهل تنفيذ خدمات السياحة المواتية للمسلمين المنخفضة التكلفة ولها تأثير منخفض على الضيوف من النمط الرئيسي، في حين أن هناك اعتبارات حساسة يجب مراعاتها عند تنفيذ الخدمات المنخفضة التكلفة ذات التأثير الكبير على الضيوف من النمط الرئيسي، الخ. (برجاء الرجوع للشكل ١٥: خدمات السياحة المواتية للمسلمين للنظم الإيكولوجية المتواضعة في الدراسة).

الخدمات الإضافية التي تم تصنيفها على أنها مهمة وتكلفتها متوسطة إلى عالية هي كما يلي:

١. تركيب مرحاض أو دش اليد في الحمامات، في غرف النزلاء وكذلك في الحمامات في الأماكن العامة
٢. توفير ترفيه مناسب للعائلات
٣. أن يكون المكان خال من الكحول وعدم وجود كازينوهات أو ملاهي ليلية في الموقع.
٤. إزالة القنوات الإباحية ووجود مرشحات لتصفية محتوى الإنترنت.
٥. مطالبة العاملين بارتداء ملابس محتشمة

٣. خدمات ومرافق السياحة المواتية للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة المواتية للمسلمين

وفيما يخص لبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة المواتية للمسلمين، يوصى بالمستوى المرتفع التالي من خدمات ومرافق السياحة المواتية للمسلمين إضافة إلى الخدمات الأساسية:

بشكل عام:
١. يجب أن تكون مطابخ الفنادق معتمدة كمطابخ حلال
٢. ينبغي عدم توافر الكحول ولا السماح بوجوده داخل الفندق
٣. ينبغي ان تتوفر المرافق الملائمة للوضوء في الحمامات العامة وحمامات الغرف
٤. يجب وضع المصحف الشريف في كل غرفة
٥. ينبغي أن تقام صلاة الجماعة في المصلى/ المسجد بما في ذلك صلاة الجمعة، ويجب أن يتم بث الأذان على نظام مكبر الصوت.
٦. خلال شهر رمضان، بالإضافة إلى تقديم وجبات الإفطار والسحور، يجب توفير حافلات النقل المكوكية للمساجد المحلية

[٧] خدمة إضافية قيمها المستجيبين للاستطلاع بأنها مهمة وليس مكلفا توفيرها وهي وجود "المصلى" أو منطقة للصلاة داخل الفندق.

٧. يجب تمديد نطاق ما يتم توفيره المنتجات الحلال المعتمدة ليشمل منتجات العناية بالصحة مثل الشامبو ومستحضرات الاغتسال السائلة.

الأنشطة الترفيهية:

٨. ينبغي توفير مرافق العناية بالصحة التي يتم فيها الفصل بين الجنسين بما في ذلك الصالات الرياضية وحمامات السباحة والمنتجعات الصحية والشواطئ، إما عن طريق توفير مرافق منفصلة، أو عن طريق تخصيص ساعات معينة للنساء.

إدارة العمل

٩. جميع عمليات التمويل يجب أن تلتزم بالمبادئ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

١٠. وينبغي معاملة موظفي المرفق معاملة عادلة وأن يحصلوا على حد أدنى للأجر مرتفع بما فيه الكفاية للحفاظ على مستوى معيشي طبيعي

١١. يجب أن تكون عمليات الشركات عمليات صديقة للبيئة في مقرها وأن تكون حاصلة على شهادة بيئية.

تهيئة المؤسسة من جهة المواتية للعائلات ومن الجهة الأخلاقية

يختلف مستوى الفعالية في إدخال خواص السياحة المواتية للمسلمين بحسب البلد. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية في وضع وتعزيز الخدمات الصديقة للمسلمين دون استبعاد الزبائن غير المسلمين. ربما تكون بعض الخواص المتعلقة بالسياحة المواتية للمسلمين أعلى تكلفة وأكثر صعوبة في التنفيذ؛ ومع ذلك، فإن العديد من الميزات في السياحة المواتية للمسلمين تسلط الضوء أيضا على مواءمة المنشأة للأسرة والوضع الأخلاقي. على سبيل المثال، فإن عدم وجود ملهى ليلي أو بار هو أمر لا يلائم احتياجات الضيوف المسلمين فحسب بل أنه يعزز أيضا مكانة الفندق كمرفق موائم للعائلات، حيث أن العديد من الأسر من النمط الرئيسي التي لديها أطفال تعتبر هذه البيئة مكانا أكثر أمنا لأسرهم.

يعرض الجدول الموضح أدناه الخدمات والمرافق التي تعمل على تعزيز وضع مرافق الإقامة من جهتي المواءمة العائلية والوضع الأخلاقي عبر مختلف مستويات النظام الإيكولوجي للسياحة المواتية للمسلمين. حيث يفيد عدم وجود الكحول أو الكازينوهات أو الملاهي الليلية، بالإضافة إلى حظر قنوات الكبار، والأعمال الفنية الفاحشة ووضع مرشحات الإنترنت في تعزيز مكانة مرفق الإقامة من جهة المواءمة للأسرة بالإضافة إلى كونها أخلاقية.

خدمات ومرافق السياحة المواتية للمسلمين المواتية للأسرة والأخلاقية

الحد الأدنى للمتطلبات	
الطعام الحلال	خيارات الطعام الحلال
سياسة الكحول	خلو ثلاجات غرف النزلاء المسلمين من الكحول
مستحسن وجود	
سياسة الكحول	غياب الكحول: لا يوجد بار وعدم تقديم الكحول في مطاعم الفنادق
الترفيه	عدم وجود ملهى ليلي في الموقع عدم وجود كازينوهات في الموقع عدم توفر قنوات إباحية مرشحات لمحتوى الإنترنت في الموقع (من المواد البذيئة) البرامج والترفيه الموائم للعائلات في الموقع
العاملون	ارتداء العاملون ملابس محتشمة
المكافآت	
سياسة الكحول	لا يوجد كحول في الموقع (على سبيل المثال في المطعم أو عند الطلب)
الترفيه	عدم عرض أعمال موسيقية أو فنية قد تتعارض مع القيم الإسلامية
الجانب البيئي	الحصول على شهادة بيئية وتوفر عمليات صديقة للبيئة في المكان

المرفق
(١٠)

الأصل : بالإنجليزية

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن
الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة

عقدت مجموعة عمل الزراعة اجتماعها التاسع في ٢٣ فبراير ٢٠١٧ تحت عنوان "*الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*". وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون القضايا المتعلقة بالسياسات الهامة بشأن تقليل هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقارب السياسات فيما بين الدول الأعضاء بخصوص هذه القضية المحورية. ووضعت التوصيات المتعلقة بالسياسات المعروضة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد خصوصًا للاجتماع وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك قبل الاجتماع.

مشورة السياسات الأولى: تطوير إطار عمل تشريعي محدد وخارطة طريق للحد من الهدر الغذائي في سياق كلي يشمل سلاسل الإمداد.

الأساس المنطقي:

يعتبر تطوير إطار عمل تشريعي مسألة رئيسية في الحد من الهدر الغذائي. تنفذ كثير من البلدان لوائح تهدف إلى الحد من الهدر الغذائي عبر كافة مراحل سلاسل الإمداد الغذائي. ومن ثم فإنها تهدف إلى التأكد من فصل كافة الأغذية عن مسار النفايات إلى حد كاف وإتاحتها للاستهلاك الآدمي. مع ذلك، تشير الأبحاث إلى عدم وجود إطار عمل تشريعي يتصل بالهدر الغذائي فعليًا إلا لدى عدد قليل من الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مثل قطر وتركيا ومصر وباكستان وإندونيسيا.

وفي هذا الشأن، يمكن للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تفتقر إلى إطار عمل تشريعي للهدر الغذائي أن تضع إطار عمل قانوني وخارطة طريق للهدر الغذائي. على الدول الأعضاء، قبل الشروع في هذا العمل، تقدير مستوى الهدر بوجه عام ومستوى الهدر في بعض المنتجات والقطاعات بعينها بوجه خاص، ليتسنى لها التركيز على المناطق التي تتزايد فيها كميات الهدر على نحو ملاحظ. وبذلك تكون الدول الأعضاء قد شاركت أيضًا في تحقيق الغاية ١٢,٣ للتنمية المستدامة وهي "تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠".

مشورة السياسات الثانية: تطوير بنوك وشبكات توزيع الغذاء

الأساس المنطقي:

يعتبر إنشاء بنوك وشبكات توزيع الغذاء أحد الطرق الأساسية للحد من الهدر الغذائي على الصعيد العالمي وعلى صعيد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. يمكن لهذه المبادرات أن تلعب دورًا مهمًا في توزيع فائض الغذاء على المحتاجين. ويمثل نموذج بنك الطعام المصري إحدى هذه المبادرات الناجحة في هذا المجال. تم تدشين البرنامج عام ٢٠٠٥ وبلغ حجم تبرعاته ما يربو على ١٧ مليون وجبة شهريًا. سهل هذا البرنامج مشاركة أكثر من ٤٠٠ فندق ومطعم تراوحت مستوياتها بين الفنادق ذات الخمس نجوم والمقاهي الشعبية بنظام بنك الطعام المصري.

في هذا الإطار، يساعد تطوير بنوك وشبكات توزيع الغذاء الدول الأعضاء على الحد من الهدر الغذائي. علاوة على أن توزيع الغذاء المهدر دون حاجة من شأنه أيضًا أن يعزز فرص الفقراء في الحصول على الغذاء، ومن ثم يساعد الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الغذائي. من أجل ذلك تُشجع الدول الأعضاء على إنشاء بنوك الطعام أو تحسين كفاءة البنوك الحالية.

مشورة السياسات الثالثة: إطلاق مبادرات وحملات مترابطة لرفع الوعي بالهدر الغذائي في سلسلة الإمداد والاستهلاك.

الأساس المنطقي:

يشير التقرير البحثي المعد عن هذا الاجتماع إلى عدم اكتراث قطاع كبير من سكان الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بأمر إهدار الغذاء. كما يشير إلى أنه من المحتمل إذا حظوا بمزيد من المعلومات حول الآثار البيئية المرتبطة بالهدر الغذائي وتقديم حلول لكيفية الحد منه، أن يشجعهم ذلك على تقليص حجم الهدر الغذائي. تتساوى المنازل وقطاع الخدمات الغذائية في مفهوم عدم الاكتراث بالهدر الغذائي. وبالنظر إلى ذلك، نرى أنه لا بد أن يأتي إطلاق مبادرات وحملات الهدر الغذائي ضمن قائمة أولويات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثمة حملات ومبادرات حيوية على الصعيد الدولي وعلى صعيد الدول الأعضاء للحد من الهدر الغذائي مثل مبادرة "اقتصدوا في الغذاء" التي أطلقتها الأمم المتحدة، و"قانون الطبق الواحد" في باكستان، و"قانون الغذاء" في إندونيسيا، وحملة "لا تهدر خبزك" التي أطلقتها تركيا. على سبيل المثال، أطلقت تركيا حملة "لا تهدر خبزك" التي أسفرت عن تقليص حجم فاقد الخبز بنسبة ١٨ بالمائة وما يعادل ١٣١ مليون دولار أمريكي يوميًا. قد تختبر الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي هذه التجارب التي انطوت عليها المبادرات المذكورة من حيث التنفيذ والتقييم والمراقبة آخذين في الاعتبار المناخ الاقتصادي والاجتماعي الفريد لكل منهم. علاوة على ذلك، تبرز الأهمية الخاصة للمشاركة الفاعلة للجهات المعنية ذات الصلة بتوفير الغذاء في نجاح الحملات/المبادرات. وفي هذا الشأن، يجدُر تصميم الحملات/المبادرات على نحو يضمن المشاركة الفاعلة للجهات المعنية التي تشمل فيما بينها المؤسسات التجارية والسلطات المحلية والمستهلكين.

أدوات من الممكن أن تسهم في تنفيذ المشورات المقدمة الخاصة بالسياسات:

الفريق العامل الزراعي بالكومسيك: يوصى الفريق العامل الزراعي في اجتماعاته اللاحقة بتوضيح مناطق السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنويًا؛ حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بالفرق العاملة، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.

المرفق
(١١)

الأصل : بالإنجليزية

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر اجتماعها التاسع في ٦ أبريل ٢٠١٧، في أنقرة تحت عنوان "*سوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مصيدة للفقر*". وأثناء الاجتماع، ناقش المشاركون بعض القضايا المتعلقة بالسياسات الهامة بشأن الحد من سوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووُضِعت التوصيات المتعلقة بالسياسات المعروضة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد خصوصًا للاجتماع وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك قبل الاجتماع.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تطوير وتنفيذ تدخلات متعلقة بالتغذية ومراعية للتغذية، وخصوصًا تجاه النساء في سن الإنجاب من المجموعات الضعيفة

<u>الأساس المنطقي:</u>

يكتسب الوضع الغذائي للنساء وقت حدوث الحمل وأثناء فترة الحمل أهمية خاصة لصحة الأم ولضمان النمو والتطور الصحي للجنين على حدٍ سواء. كذلك يتعرض حديثو الولادة الذين يعانون من تقييد نمو الجنين أيضًا لخطر متزايد يعوق النمو الطبيعي إلى حد كبير في ٢٤ شهرًا وتنمية بعض أنواع الأمراض غير المعدية في مرحلة البلوغ. وعلاوة على ذلك، التغذية الجيدة في مرحلة مبكرة من الحياة أمر أساسي للأطفال لاكتساب قدراتهم التنموية. حتى الآن، ٢٧% من جميع المواليد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يعانون من انخفاض في الوزن. أظهرت المشورة الفردية وتوعية الأمهات من خلال مجموعة حكماء أن لها آثارًا إيجابية في تحسين الوضع الغذائي للنساء وقت حدوث الحمل وأثناء فترة الحمل. وعلاوة على ذلك، يُعد توفير وسائل الراحة المتعلقة بالأمومة في مكان عمل المرأة الحامل تدخلاً مهمًا مراعيًا للتغذية مما يساعد على تحسين آفاق المستقبل للطفل.

وتشتمل التدخلات الخاصة بالتغذية المثبتة الرامية إلى تحسين الوضع الغذائي للأمهات على مكملات الحديد وحمض الفوليك ومكملات الكالسيوم ومكملات اليود والتحصين (ملح اليود). غالبًا ما توجد حالات النقص في المغذيات الدقيقة المتعددة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وتجب معالجتها من خلال المكملات الغذائية الدقيقة المتعددة. وعلاوة على ذلك، تجب معالجة الهزال لدى الأمهات وانعدام الأمن الغذائي من خلال طاقة متوازنة ومكملات البروتين. مثل هذه التدخلات الخاصة بالتغذية سوف تقلل من درجة سوء التغذية بنسبة تصل إلى ١٥%.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تحسين ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال (IYCF)

<u>الأساس المنطقي:</u>

تسهم ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال (IYCF) الضعيفة، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية غير الكافية في ارتفاع مستويات سوء التغذية. تنص مبادئ منظمة الصحة العالمية على ضرورة بدء رضاعة الطفل الطبيعية الحصرية في غضون ساعة بعد الولادة وطوال الأشهر الستة الأولى من عمره. ويجب تزويد الطفل بلبن الأم حتى يبلغ الطفل سنتين من العمر بالتزامن مع التغذية التكميلية. وينبغي تطبيق قوانين العمل بطريقة تشجع على إرساء هذه المتطلبات.

وبعد هذه الفترة، ينبغي تقديم أغذية مكملة وفقا للمبادئ المتعلقة بالحد الأدنى من الغذاء المقبول، مما يفسر تكرار تناول الوجبات والتنوع الغذائي. وينبغي أيضًا التشجيع على تناول مكملات الزنك الوقائية ومكملات فيتامين ألف ومكملات الحديد للرضع والأطفال الصغار. من ناحية أخرى، يُعد تنظيم بدائل حليب الأم بفعالية ومنع دعاية السوق الكاذبة للأغذية غير الصحية أيضًا بمثابة قضايا تنفيذ مهمة.

إنّ التدخلات الرامية إلى زيادة المعرفة والمواقف الإيجابية تجاه ممارسات التغذية الموصى بها وتبديد المعتقدات الضارة ضرورية لضمان التغذية المثلى للرضع والأطفال الصغار. وفي هذا الصدد، قد يكون الاتصال من أجل تغيير السلوك – في شكل تقديم المشورة الفردية لمقدمي الرعاية الأولية/الأمهات، له أثر إيجابي كبير على التغذية، إذا ما تم بشكلٍ صحيح. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي وضع منهج تغذية الرضع وصغار الأطفال متكامل لبرامج توعية مقدم الرعاية الصحية، وتأسيس مشورة تغذية الرضع وصغار الأطفال وخدمات دعم أخرى في مرافق الرعاية الصحية الأولية إلى تمكين الشرائح الفقيرة من المجتمعات للحصول على المعرفة الضرورية حول ممارسات التغذية المناسبة.

سوء التغذية في شكل بدانة الأطفال قد يُحدث مشكلة بقدر ما ينتج عن نقص التغذية. ويشكلان معًا العبء المزدوج لسوء التغذية. ومن الأهمية بمكان وضع خطة عمل لمكافحة بدانة الأطفال التي تعاني منها العديد من البلدان الإسلامية.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والنظام الصحي وإطلاق حملات تثقيفية في مجال الأمراض المعدية للقضاء على جميع أشكال نقص التغذية

<u>الأساس المنطقي:</u>

تؤدي العدوى إلى فقدان الشهية والتقليل من كمية الطعام، فضلاً عن سوء امتصاص المواد الغذائية وفقدان الأيض، وتُعد من الأسباب المباشرة لسوء التغذية. وعلاوة على ذلك، هناك علاقة واضحة بين مجموعة حالات النقص في المغذيات الدقيقة ومخاطر العدوى: فنقص فيتامين ألف، على سبيل المثال، يزيد من مخاطر الإسهال الشديد وشدة الملاريا والحصبة ووفيات الأطفال. ومن ثمّ تشكل هذه التأثيرات المشتركة حلقة مفرغة. وهذا يستدعي تناول الأطفال لمكملات غذائية دقيقة على نطاق واسع، فضلاً عن التحصين واسع الانتشار للأغذية الأساسية (مثل دقيق القمح) بالإضافة إلى الحديد والزنك والفيتامين والفيتامينات القابلة للذوبان في الماء.

يرتبط الحصول الضعيف على النظام الصحي الآمن ومياه الشرب والرعاية الصحية أيضًا إلى حد كبير بزيادة التعرض للأمراض المعدية والمنقولة عن طريق المياه، مما يؤدي في النهاية إلى سوء التغذية الحاد والمزمن. على سبيل المثال، ٩٠% من جميع الوفيات الناجمة عن الإسهال تُعزى إلى انعدام إمكانية الحصول على مياه الصالحة للشرب ونظام صحي وممارسات نظافة صحية سيئة. تتطلب حماية الأطفال من الأمراض المعدية زيادة إمكانية الحصول على مياه شرب صالحة ونظام صحي ورعاية صحية من خلال الاستثمار في البنى التحتية والتخطيط (وبالتالي القضاء على التغوط في العراء)، إعداد برامج تطعيم فعالة واسعة الانتشار وتدخلات سلوكية تهدف إلى تحسين ممارسات النظافة الصحية (مثل غسل اليدين بالصابون بانتظام بعد استخدام المرحاض).

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: توفير الوصول إلى الأطعمة الآمنة والمفيدة للجسم للجميع، من خلال إطلاق مبادرات على مستوى المجتمع وبناء كفاءات نشطة للأمن الغذائي
<u>الأساس المنطقي:</u>

إنّ الحصول المتسق على أغذية آمنة ومغذية ومناسبة ثقافيًا لهو حق من حقوق الإنسان الأساسية وأمر ضروري للقضاء على سوء التغذية. في حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المزمن، يكون توسيع نطاق تغطية تدخلات المعونة الغذائية للوصول إلى الفقراء – لا سيما في المناطق النائية والريفية أمرًا حاسمًا لتجنب نقص التغذية والجوع وحدوث مجاعة. تُعد البرامج المستندة إلى المجتمع المفيدة للإنتاج الغذائي المحلي (على سبيل المثال، عن طريق توسيع نطاق ممارسات زراعة الحدائق بالمنزل) وتوسيع قدرات مرافق تخزين المواد الغذائية المحلية مهمة لزيادة فرص الحصول على الأغذية وخفض أسعار الغذاء.
بسبب الكوارث الطبيعية والبشرية، تحتاج بعض البلدان إلى إغاثة في حالات الطوارئ على نطاق واسع لحماية ملايين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد. على الرغم من الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي، إلا أن مستوى المساعدة في حالات الطوارئ التي تصل إلى البلدان الضعيفة غالبًا ما تقصر على المتطلبات الأساسية. كذلك سيكون من المكلف للغاية دعم الردود المرنة والمبكرة للأزمات عن الاعتماد على التدخلات في حالات الطوارئ بمجرد اكتشاف أزمات واسعة النطاق. يجب على جميع الجهات بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى أن تتخذ خطوات لتمويل الموارد وتخصيصها.
ومن المهم أيضًا ضمان توافر وتحقق فرص الحصول على الأغذية الآمنة والمفيدة للجسم خارج إطار حالات الطوارئ. ربما يكون لدى برامج التحويلات النقدية القدرة على تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة، بالإضافة إلى أهمية زيادة الوعي بالأطعمة المغذية وضمان القدرة على تحمل تكاليف هذه الأغذية لتجنب نفص التغذية وفرطها.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروع الكومسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.

المرفق
(١٢)

الأصل : بالإنجليزية

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الثامن لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي اجتماعها الثامن في ٣٠ مارس ٢٠١٧ في أنقرة - تركيا، تحت عنوان "إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وناقش المشاركون خلال الاجتماع بعض المشكلات الهامة المتعلقة بالسياسات في ضوء نتائج التقرير البحثي المعد خصوصًا للاجتماع وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك قبل الاجتماع. وبناءً عليه، توصلت مجموعة العمل إلى التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تعزيز/إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام تتولى مهام محددة بالإضافة إلى إستراتيجية مخصصة لإدارة الدين

الأسباب المنطقية: في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال حدود اختصاصات المؤسسات المختلفة المشتركة في إدارة الدين العام ضبابية. وقد يثبت أن الافتقار الجزئي إلى المركزية في الوحدة المخصصة لإدارة الدين العام يمثل إحدى المشكلات التي تواجه التحسينات على مستوى الإدارة. وعليه، ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إما إلى إنشاء وحدة جديدة مستقلة لإدارة الدين العام أو مؤسسات تسهم في تعزيز الوحدة الحالية، والتي من المحتمل أن توجد في وزارة المالية أو البنك المركزي. إضافة إلى ذلك، يوصى بتطوير إستراتيجية رسمية لإدارة الدين، بما في ذلك الأهداف الإستراتيجية الكمية. ويمكن الاستعانة بمؤشرات أداء "تقييم أداء إدارة الدين (DeMPA)" الصادرة عن البنك الدولي كنقطة مرجعية أولية. ولدعم العملية الانتقالية، يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي مارست بالفعل إدارة الدين العام بحرفية تقديم الإرشادات إلى الدول الشريكة في تأسيس إطارات العمل المؤسسية تلك. وقد يشمل ذلك التوصيات المتعلقة بالمجالات المحددة في إدارة الدين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تطوير إستراتيجية طويلة المدى، أو إدارة المخاطر، أو مراقبة الدين، أو التنسيق فيما بين المؤسسات. وإلى جانب الإعدادات المؤسسية النموذجية ووثائق إدارة الدين العام، قد يثبت مدى جدوى تبادل التجارب الصعبة و"الدروس المستفادة" الخاصة أثناء العملية الانتقالية.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تطوير / تحسين سوق الدين المحلي.

الأسباب المنطقية: تمثل أسواق الدين المحلية مصادر تمويل هامة للموازنات العامة. حيث تشجع أسواق السيولة المحلية ذات الأداء الجيد الاستثمارات المقدمة من الدائنين المحليين نتيجة انخفاض تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى توفير فرص إضافية متنوعة للحكومة. ونظرًا لأن المستثمرين المحليين يميلون إلى التعاطي المحدود مع الصدمات المالية والاقتصاد الكلي العالمي، فإن ذلك يسهم في تقليل مخاطر إعادة التمويل إضافة إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالعملات. ومع ذلك، فإن عددًا من أسواق الدين العام المحلية لا تزال تثبت إمكانية تقبلها للتحسينات. والأهم من ذلك، تعزيز المساءلة القانونية وأطر العمل الرقابية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار السياسي الذي يمثل عاملاً رئيسيًا للدول الأعضاء التي تواجه بعض التغييرات السياسية في السنوات القليلة الماضية. فضلاً عن أن معدلات التضخم المنخفضة والثابتة واستقلالية البنك المركزي قد تعمل على الاستمرار في الادخار في السوق المالية المحلية، الأمر الذي قد يرتبط ارتباطًا خاصًا بمجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات السعي لتقليل الاعتماد على القطاع المصرفي المحلي، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات الاستثمارية، مثل شركات التأمين أو صناديق التقاعد، على المشاركة في السوق. وفي النهاية، فإن تقديم أو المضي في تطوير مؤسسات التمويل الإسلامية، وخصوصًا الصكوك الإسلامية، يمكن أن يعمق من مفهوم الأسواق المالية المحلية ويحشد موارد مالية إضافية من مستثمري القطاع الخاص ومن الشركات الاستثمارية.

وعمومًا، يطلق على سوق السندات المحلية أنها مستقرة عادةً حينما تشتمل على نسبة كبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول في إجمالي الدين المحلي، والمشاركة واسعة النطاق من الوكلاء الماليين المختلفين، ونسبة كبيرة من السندات الثابتة مقابل السندات المتداولة.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: توسيع وتنويع قاعدة الدائنين.

<u>الأسباب المنطقية:</u> في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يعتقد أن قاعدة المستثمرين المحدودة تمثل أحد أكبر التحديات ذات الصلة التي تحول دون تحقيق العمليات الكافية بخصوص الدين العام. فبالإضافة إلى التحسينات الجارية على أسواق الدين المحلية، قد يساعد مزيدًا من الانفتاح على الأسواق العالمية بالإضافة إلى أدوات استثمارية جديدة في علاج هذه المشكلة. وعمومًا، قد يسهم إصدار الصكوك الإسلامية في توسيع قاعدة الدائنين، حيث تجذب الصكوك الإسلامية مستثمرين (دوليين) جدد متخصصين في السندات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي حين أن بعض الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تلقى رواجًا كبيرًا للصكوك السيادية الإسلامية، فإن هذا التطوير يختص بالاستثمارات العابرة للحدود فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصًا من خلال صناديق الثروات السيادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، يمكن تقييم الجهود الابتكارية الحديثة مثل سندات الدين المشروطة واتفاقيات المرابحة الرئيسية المشمولة بضمان (وهي حزمة أصول تعتمد على اتفاقيات الإجارة المنتهية بتملك) من أجل توسيع قاعدة المستثمرين وإدارة المخاطر على نحو أفضل. وجدير بالذكر أنه لجذب المستثمرين الدوليين، يجب زيادة معدل الشفافية وتوافر المعلومات فيما يتعلق ببيانات الدين العام، والإجراءات، وإستراتيجيات الإدارة (المتوقعة). وعمومًا، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أسواق محلية لا تزال ناشئة بتجنب الاعتماد الكبير على القروض المحلية أو الأجنبية، ولكن عليها أن تسعى للانفتاح المتوازن لكلا السوقين للحد من صدمات الاقتصاد الكلي العالمي والصدمات الخاصة بالدولة.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: زيادة أمد متوسط استحقاق الدين العام.

<u>الأسباب المنطقية:</u> تميل الحكومات إلى إصدار سندات قصيرة الأجل بدلاً من السندات طويلة الأجل. وفي الوقت الحالي، فإن متوسط أجل استحقاق التزامات الدين الخارجي الجديد للدائنين من القطاع الخاص (باستثناء الدائنين الرسميين مثل صندوق النقد الدولي) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يتراوح من ٤ إلى ٥ سنوات فقط، كما أظهر تراجعًا منذ عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن معدلات الفائدة للالتزامات قصيرة الأجل عادة ما تكون أقل من معدلات الفائدة للالتزامات طويلة الأجل نتيجة علاوات الاستحقاق الإضافية التي يطلبها المستثمرون بسبب مدة التوقف الطويلة لرأس المال، تكون التسوية التي تبرز كدين قصير الأجل عرضة لخطر إعادة تمويل أكبر. إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على السندات قصيرة الأجل قد يحول دون تأسيس أو المضي في تطوير أسواق الدين المحلية والتي من المفترض أن تلبي رغبات المستثمرين والاحتياجات الحكومية من التمويل متوسط إلى طويل الأجل. وعليه، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تأثرت سلبًا بتلك العوامل بزيادة مزيج استحقاق محفظة الدين العام. كما توصى الحكومات التي تدخل في فئة الدخل العالي إلى المتوسط والتي تتعامل مع أسواق الدين العالمية بزيادة إصدار السندات ذات الآجال الأطول مقارنة بالسندات قصيرة الأجل، وذلك إذا كانت ظروف السوق المحلية تسمح بهذه العمليات، مع مراعاة انخفاض معدلات الفائدة في الفترة الحالية في عديد من الاقتصاديات المتقدمة. وعمومًا، يوصى بالاستفادة من ميزات جميع فئات الاستحقاق، من قصيرة الأجل مرورًا بمتوسطة الأجل إلى طويلة الأجل، وتحقيق توازن استحقاق مستدام دون الاعتماد الحصري على فئة واحدة بعينها.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: تطبيق طرق إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي.

<u>الأسباب المنطقية:</u> إن تطورات الاقتصاد الكلي تفرض خطرًا كبيرًا على إدارة الدين العام، حيث غالبًا ما يصعب التخفيف من حدة الصدمات على المدى القصير. وعليه، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتطبيق المعلومات الكمية وأنظمة التحليل استنادًا إلى البيانات المتكررة الكافية التي توفر مؤشرات تحذير مبكرة. وتشمل المجموعة الأساسية من مؤشرات الاقتصاد الكلي نسبة صافي القيمة الحالية إلى إجمالي الناتج المحلي والعائدات الحكومية، أو تكاليف خدمة الدين الخارجي مقارنة بالصادرات، أو صافي الإقراض الموحد للحكومة العامة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي. وتشمل أفضل الممارسات نظام المؤشرات المبكرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي صممت من أجل توفير إشارات مبكرة لنقاط التحول في دورات الأعمال. وقد تظهر جدوى تلك المؤشرات (مثل طريقة مؤشرات المعلومات) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بدرجة عالية من الاندماج في النظام المالي العالمي، مما يسهم في تقييم احتمالية وقوع أزمة في العملات والأعمال المصرفية. وقد تهتم الدول التي يرتفع لديها خطر الكوارث الطبيعية بالتفاوض على حدود ائتمانية مساندة مستديمة للحصول الفوري على التمويل الإضافي. وفي النهاية، فإن الموازنات العامة في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتمد بقوة على السلع التي تكون عرضة لصدمات الاقتصاد الكلي العالمي. وقد أدى الهبوط الأخير في أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في الدين العام الصادر مؤخرًا في بعض الدول الأعضاء. وينبغي للدول المعنية أن توجه أنظارها نحو تنويع الأنشطة الاقتصادية لتشمل قطاعات أقل تقلبًا، والتي تختلف من حالة إلى حالة على نحو لا يمكن إنكاره. وبشكل عام، يمكن تحقيق التعاون في إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي إن عمدت السلطات المسؤولة إلى إنشاء قنوات اتصال وتنسيق قوية مع وحدة إدارة الدين العام.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي: في اجتماعاتها القادمة، ينبغي لمجموعة العمل تناول مجالات السياسات المذكورة أعلاه على نحو أكثر تفصيلا.

آلية تمويل مشروعات الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات البحثية، وتبادل الخبراء، وعقد ورش العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، وتوفير مواد/وثائق التدريب وما إلى ذلك.

المرفق
(١٣)

الأصل : بالإنجليزية

COMCEC

مشروع جدول أعمال
الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك
(اسطنبول، ٢٠-٢٣ نوفمبر ٢٠١٧)

١. افتتاح الاجتماع واعتماد جدول الأعمال
٢. تقرير بشأن إستراتيجية الكومسيك وتنفيذ هذه الاستراتيجية
٣. منظمة التعاون الإسلامي-٢٠٢٥: برنامج العمل
٤. التطورات الاقتصادية العالمية مع الإشارة بوجه خاص إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
٥. التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
٦. تحسين دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
٧. النهوض بوسائل النقل والاتصالات
٨. تنمية قطاع سياحة مستدام وتنافسي
٩. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي
١٠. التخفيف من حدة الفقر
١١. توطيد أواصر التعاون المالي
١٢. تبادل وجهات النظر بشأن "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"
١٣. تحديد تاريخ الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك
١٤. ما يستجد من أعمال
١٥. اعتماد القرارات

المرفق
(١٤)

الأصل: بالإنجليزية

الكلمة الختامية لسعادة السفير صالح موتلو شن، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(أنقرة، ١١ مايو / أيار ٢٠١٧)

السادة أعضاء لجنة المتابعة المحترمين،
الحضور الكرام،

بعد مداولات مكثفة وناجحة، نصل الآن إلى ختام الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للكومسيك. اشتملت الاجتماعات على مناقشة عدد من الشؤون المختلفة التي تتولاها الكومسيك وشكّلت بنود جدول أعمال دورتها الثالثة والثلاثين. اسمحوا لي أن أعرب عن عميق شكري لكافة الوفود الحاضرة على مشاركتها الفعالة في الاجتماع وعلى مساهماتها القيّمة في المداولات.

يتمثل الهدف الأسمى للكومسيك في المساهمة بتطوير جهود الدول الأعضاء وإرساء الأسس المتينة التي تضمن كفاءة التعاون الاقتصادي فيما بيننا. ولا شك في أن لجنة المتابعة واحدة من أهم الركائز الأساسية في تلك العملية.

السادة ممثلي الوفود الموقرين،

يصبح عالمنا أصغر يوماً بعد يوم. كما ازدادت متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول لتصبح أقوى من أي وقت مضى، بفضل الإنجازات الضخمة التي تحققت في البنية الأساسية لمجالات التكنولوجيا والنقل والاتصالات.

وفي هذا السياق، يتعيّن علينا كدول إسلامية ألّا نتأخر عن الركب. وعندما نستذكر قول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام «**من استوى يوماه فهو مغبون**»، يتضح لنا أن علينا دوماً بذل قصارى جهودنا لنكون في مصاف المجتمعات الأكثر تقدماً في العالم.

أول وأهم أولوياتنا هي إزالة كافة العقبات التي تعيق التجارة. وإلى جانب جهودنا في تيسير التجارة، لا بد لنا من اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض رسوم التعرفة التجارية. ويمكننا في هذا الصدد الاستفادة من نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لقد كان نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحداً من البنود الأساسية على جدول أعمالنا منذ زمن طويل، وجميعنا نعرف تفاصيله. ولهذا فإنني سأكتفي الآن بدعوة كافة الدول الأعضاء المعنية باستكمال الخطوات اللازمة في أسرع وقت ممكن، بحيث يمكننا أن نجني أخيراً ثمار هذا النظام.

الحضور الكرام،

كما أن علينا تعميق أواصر تعاوننا في كافة المجالات الممكنة كالتمويل والزراعة والنقل والاتصال والسياحة والتخفيف من حدة الفقر. وانطلاقاً من مكانتها كأرفع جهاز معني بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي في منظمة

التعاون الإسلامي، فقد بذلت الكومسيك جهودها لمواصلة المساهمة في التعاون بين الدول الأعضاء في سبيل إنجاح تنفيذ استراتيجية الكومسيك. عقدنا أكثر من ٥٠ اجتماعاً لمجموعات العمل على مدى ٤ سنوات، بينما أجرينا عدداً من الدراسات المعمقة في مختلف الميادين التقنية في ستة مجالات للتعاون.

وما علينا أن نقوم به فعلاً، إلى جانب تنظيم تلك الاجتماعات، هو الاستفادة من مخرجاتها وتنفيذ توصيات السياسات التي نعتمدها، على سبيل المثال. كما أن بالإمكان الاستفادة من آلية تمويل المشاريع لدى الكومسيك لتمويل جهود التعاون وبناء القدرات في المجال المالي والفني بين الدول الأعضاء، إلى جانب تنفيذ المشورة المتعلقة بالسياسات.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أهمية المشاركة الفعالة والمساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء في الأنشطة والمشاريع والبرامج ضمن إطار عمل الكومسيك.

الحضور الكرام،

ناقشنا خلال اجتماعنا اليوم مجموعة من المسائل التي تهم الدول الأعضاء في مختلف القطاعات الحيوية كالتجارة والنقل والزراعة وتخفيف حدة الفقر والسياحة والتعاون المالي. وبعد أن قضينا الوقت الكافي في مناقشة كل تلك المسائل، سنكتفي الآن بالتأكيد على ضرورة وأهمية «تحسين ممرات النقل العابرة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» ليكون موضوع جلسة تبادل الآراء في دورة الكومسيك الثالثة والثلاثين.

وفي هذا الصدد، أعتقد بأن مخرجات جلسة تبادل الآراء ستزوّدنا بمرئيات ومؤشرات واضحة فيما يتعلق بتحسين البنية الأساسية وروابط النقل والمواصلات، لتحقيق الهدف الأسمى بتوثيق الروابط التجارية بين الدول الأعضاء.

الضيوف الكرام،

أود أن أذكركم بأن الاجتماع السنوي الخامس لمنسقي الاتصال في الكومسيك سينعقد خلال هذا الشهر، وتحديداً من ٢٣ إلى ٢٥ مايو / أيار الجاري. يتمتع الاجتماع بأهمية كبرى من حيث مناقشة الجهود المستمرة في الكومسيك وتنفيذ مخرجات اجتماعات مجموعة العمل وإدارة دورة المشروع في الكومسيك. كما ستتاح الفرصة لمنسقي الاتصال لتصميم أعمالنا وخططنا المستقبلية. وأود في هذا السياق أن أدعو منسقي الاتصال المعنيين في دولكم الشقيقة للمشاركة الفعالة في هذا الاجتماع.

وقبل أن أختتم حديثي، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المتابعة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، على مشاركتهم ومساهماتهم القيّمة في هذا الاجتماع. كما أتوجه بعميق الشكر إلى زملائنا في مكتب تنسيق الكومسيك وجميع العاملين في هذه المنظمة والمترجمين والمدققين على جهودهم الدؤوبة التي تضافرت لإنجاح هذا الاجتماع.

أتمنى لكم جميعاً عودة ميمونة إلى بلادكم.
شكرًا لكم.

المرفق
(١٥)

الأصل : بالإنجليزية

قائمة بالوثائق الأساسية التي تمت دراستها و/أو عرضها في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(أنقرة، ١٠-١١ مايو / أيار ٢٠١٧)

١.	تقرير سير العمل حول تنفيذ استراتيجية الكومسيك - تقرير سير العمل	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(1)-CCO*
٢.	تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ برنامج العمل لمنظمة التعاون الإسلامي حتى العام ٢٠٢٥: برنامج العمل.	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(2)-OIC*
٣.	موجز عن التجارة.	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(3)-CCO*
٤.	الدول الأعضاء التي وقعت / صادقت على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	*OIC/COMCEC-FC/33-17/-CCO*
٥.	وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(4)-CCO*
٦.	التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(5)-CCO*
٧.	تقارير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول أسواق ومعارض منظمة التعاون الإسلامي	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(6)-ICDT*
٨.	الملخص التنفيذي - التقرير السنوي حول التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٦-٢٠١٧	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(7)-ICDT*
٩.	تقرير حول برنامج البنك الإسلامي للتنمية بشأن المساعدة الفنية وبناء القدرات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية .	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(8)-IDB*
١٠.	تقرير حول القضايا المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(9)- ICDT*
١١.	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - تقرير سير العمل بشأن تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(10)- ITFC*
١٢.	تقرير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(11)- SMIIC*
١٣.	تقرير عن الأنشطة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(12)- ICCIA*
١٤.	موجز عن النقل والاتصالات	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(13)-CCO*
١٥.	وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك حول النقل والاتصالات	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(14)-CCO*

١٦.	التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(15)-CCO*
١٧.	موجز عن السياحة	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(16)-CCO*
١٨.	وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(17)-CCO*
١٩.	توجيهات السياحة المواتية للمسلمين	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(18)-CCO*
٢٠.	تقرير الاجتماع الخامس لمنتدى السياحة بالقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي من وزارة الثقافة والسياحة في الجمهورية التركية	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(19)-From Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey*
٢١.	موجز عن التعاون في المجال الزراعي	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(20)-CCO*
٢٢.	وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(21)-CCO*
٢٣.	التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالزراعة	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(22)-CCO*
٢٤.	موجز عن التخفيف من حدة الفقر	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(23)-CCO*
٢٥.	وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بتخفيف حدة الفقر	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(24)-CCO*
٢٦.	التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بتخفيف حدة الفقر	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(25)-CCO*
٢٧.	تقرير حول أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(26)-IDB-ISFD*
٢٨.	تقرير حول البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(27)-IDB-SPDA*
٢٩.	موجز حول التعاون المالي	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(28)-CCO*
٣٠.	وقائع الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(29)-CCO*
٣١.	التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالتعاون المالي	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(30)-CCO*
٣٢.	تقرير أنشطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بخصوص تنفيذ استراتيجية الكومسيك .	*OIC/COMCEC-FC/33-17/D(31)-SESRIC*

تتوفر التقارير على الموقع الإلكتروني للكومسيك. (www.comcec.org)

١٦مايو٢٠١٧

COMCEC

www.comcec.org